

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٩٤

الأربعاء ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكاز	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيد دانلوب
	البوسنة والهرسك	السيد باربالييتش
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغاراموسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

(S/2010/463)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (S/2010/463)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوة وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. كما أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وألمانيا وإيطاليا وباكستان وكندا والنرويج ونيوزيلندا والهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعزمت، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد رسول (أفغانستان) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد زلمي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد دي ميستورا لشغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لسعادة السيد بيدرو سيرانو، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة بالنيابة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرانو لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2010/463، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ستافان دي ميستورا، وأعطيه الكلمة.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة برمتها في أفغانستان لتقديم عرض موجز لما استجد من تطورات.

ومنذ انعقاد المؤتمر، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الهامة من حيث التخطيط التقني. أولاً، أعربت الحكومة عن نيتها في مواصلة العمل وفقاً لنهج المجموعات، أي أن تعمل الوزارات المختلفة سوياً مع المجتمع الدولي في تنفيذ الأولويات المتفق عليها، وهذا أمر نؤكد حدوثه. وكان هذا هو أساس المؤتمر، أي السعي لتحديد الأولويات التي على أساسها يمكن لنا جميعاً إعادة تحديد أولوياتنا نحن. ثانياً، بدأت الحكومة في تنفيذ برامج الأولويات الوطنية الـ ٢١ المتفق عليها في المؤتمر. ثالثاً، بدأت الحكومة على الفور إصلاح الإدارة المالية العامة، وهو أمر شاغل للجميع، بما في ذلك استعراض ١٤ وزارة، بقيادة وزارة المالية. رابعاً، أشارت الحكومة إلى أنها ستبدأ في تنفيذ برنامج مكافحة الفساد المتفق عليه خلال المؤتمر، ويشمل ذلك إنشاء لجنة مشتركة للمراقبة والتقييم بنهاية الشهر الحالي.

فلننظر الآن في مسألة كانت بارزة ومحورية بالنسبة لنا خلال الأشهر القليلة الماضية، وأعني بذلك الانتخابات. فترة الحملة الانتخابية كانت من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، وأقول بصراحة - وقد ناقشنا ذلك صباح اليوم - إنها اتسمت بتغيير كبير جداً عما حدث في عام ٢٠٠٥. فالناس كانوا يظهرون وجوههم، ويطرحون برامجهم، والمرأة كانت حاضرة هناك. كان هناك أسلوب نشط وخلاق في طرح البرامج للانتخابات هذه.

هناك أكثر من ٢٥٠٠ مرشح - ٢٥٢١ مرشح بالضبط - سعوا لإعادة انتخابهم، من بينهم ٤٠٠ امرأة تقريباً، ٣٩٨ إن شئنا الدقة. ومن بين كل أولئك، انسحبت امرأة واحدة فقط أثناء الحملة، بينما انسحب رجلان. ويبين هذا أيضاً مستوى الشجاعة والتصميم الذي أبدوه حرصاً على المشاركة في هذه العملية الديمقراطية، بالرغم من تعقدها، بل وصعوبتها في بعض الأحيان. ومن بين ٢٤٩ من أعضاء البرلمان الحالي، سعى ٢٢٩ لإعادة انتخابهم، مدللين

لقد حدث الكثير خلال الأشهر القليلة الماضية، مثلما هو الحال عادة في أفغانستان. ومنذ قدمت عرضي الأخير (انظر S/PV.6351)، توالى بعض الأحداث الرئيسية. وأود أن أستعرض بعض تلك الأحداث، التي سبقت إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة المرتقبة بشدة، حتى لا نغفل عن التقدم الذي يتحقق في أفغانستان.

وأود أن أبدأ بشيء يعرفه المجلس جيداً، حيث حضره كثير منا آنذاك - وأعني مؤتمر كابول. فالمؤتمر، الذي عقد في ٢٠ تموز/يوليه، قد عزز التزام الحكومة بالفعل بالاضطلاع بمزيد من السيطرة على مستقبلها. تلك هي الرسالة التي تلقيناها من المؤتمر. والاستعدادات الكبيرة التي اتخذت، والتي عاجلت الكثير من المواضيع المختلفة، تضمنت تعاوناً مكثفاً بين الوزارات وتطلبت مستوى رفيعاً من انخراط المجتمع الدولي مع السلطات الأفغانية والمجتمع المدني. ولا بد من الثناء على حكومة أفغانستان، بما في ذلك قوات الأمن الوطني الأفغانية التابعة لها - ويسرني رؤية صديقنا وزير خارجية أفغانستان معنا هنا ليسمع ذلك علانية - لأن كل من حضروا المؤتمر أبدوا إعجابهم الشديد بطريقة تنظيمه وسير وقائعه. لقد تطلب المؤتمر الكثير من الاستعدادات اللوجستية والتنظيمية والموضوعية.

وكان المؤتمر لحظة تاريخية في عملية كابول، كما نسميها الآن، والتي بدأت بخطاب الرئيس كرزاي الافتتاحي الثاني. وبينما حدد ذلك الخطاب الخطوط العريضة لبرنامج عمل للحكم، فقد أضاف المؤتمر التفاصيل من خلال توضيح مجموعة من الالتزامات المشتركة. وتشمل تلك الالتزامات وضع إطار عمل وآجال زمنية واضحة ومؤشرات مرجعية للبرامج الوطنية ذات الأولوية، والتقدم صوب ريادة الأمن الأفغاني، وتحسين الحوكمة، وبطبيعة الحال مسألة مكافحة الفساد، وهي قضية بالغة الخطورة والأهمية.

اقتراع نسائية. وهذا مؤشر، مرة أخرى، على توجه ينبغي لنا جميعاً أن نرحب به.

هذا هو الموقف حتى الآن. وكما نرى جميعاً، فالوقت لا يزال مبكراً لتقييم شامل للانتخابات، وأقولها بصراحة، فيما عدا أن الانتخابات قد أجريت وأن ٤,٣ مليون أفغاني كانت لديهم شجاعة التوجه إلى صناديق الانتخاب، وأنه طبقاً لأناس كثيرين كانت النظم أفضل حالاً. ولكن النتائج لم تتضح بعد. وذلك هو السبب في أننا نتوخى الحذر إزاءها.

ينبغي أن نتأكد أيضاً من مدى تشابه أو اختلاف إقبال الناخبين بين المقاطعات وداخل البلد. ووفقاً لما لاحظته الجميع، أبدت اللجنة الانتخابية المستقلة تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الانتخابات الرئاسية للسنة الماضية، على الرغم من التحديات الحسام المتعلقة بالأمن والجانب السوقي. وبخلاف السنة الماضية، أعلن عن موقع جميع مراكز الاقتراع قبل يوم الاقتراع بشهر واحد. ويذكر المجلس أن قائمة مراكز الاقتراع نُشرت في السنة الماضية، خلال الانتخابات الرئاسية، قبل التصويت بيومين، وأن ذلك كان السبب الأهم في اشتداد القلق إزاء التزوير. وهذه المرة، نُشرت القائمة قبل يوم الاقتراع بشهر. لعل ذلك أكبر تدبير مخفف كان من الممكن اتخاذه بغية تفادي التزوير المنهجي والواسع النطاق.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، وصلت مواد الاقتراع في الوقت المناسب في معظم الأماكن، وفتحت ٥٥١٠ مراكز اقتراع من الـ ٨٩٧ ٥ مركزاً التي أعلن عنها في ١٨ آب/أغسطس.

وثمة تحسين كبير آخر وهو الترتيبات الأمنية المتعلقة بتصميم المواد الحساسة، بما في ذلك المداد واستعمالها ونقلها. وأعتقد، أنا ووزير الخارجية رسول، يمكننا أن نشهد بأصابعنا أن الحبر الذي استعمل كان، على الأقل، غير قابل

بذلك على اهتمامهم، وبدرجة ما، ثقتهم في النظام الديمقراطي في أفغانستان. ومن بين ٥٢١ ٢ مرشحاً، كان هناك العديد من الوجوه الجديدة، والعديد من الوجوه الشابة الجديدة. وبطبيعة الحال، علينا أن ننتظر لنرى أين سينتهي بهم المطاف في هذه العملية.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن أحد الإنجازات الرئيسية لهذه الانتخابات أنها أجريت فعلاً. وما زالت أفغانستان في حالة صراع مشوب بتوتر شديد. وكون الانتخابات قد أجريت أصلاً، ناهيك عن قصر المدة التي تفصلها عن الانتخابات السابقة، وفي فترة هي أكثر اضطراباً، نسبياً - لأن الأمن لم يتحسن، بل العكس هو الصحيح - هو إنجاز في حد ذاته.

وبالرغم من عدم وقوع حوادث بارزة، كانت هناك حوادث أمنية، وقد وقع منها عدد كبير، وإن لم يكن كافياً لعرقلة الانتخابات كلها. والدليل على ذلك، أن عدد الأصوات التي أدلى بها بلغ قرابة ٤,٣ مليون صوت. وعلينا الآن، بالطبع، أن نرى كم عدد الناخبين الفعليين الذين شاركوا في تلك العملية، وإن كان ذلك إنجاز كبير مقارنة بالظروف السابقة والحالية. ومع أن التحقق من الأرقام المتعلقة بالأمن ما زال جارياً، فإن عدد الحوادث الأمنية التي وقعت في يوم الانتخابات يقدر بحوالي ٤٩٠ حادثاً، مقابل ٢٩٠ في الانتخابات السابقة. غير أن أثر تلك الحوادث كان مساوياً أساساً، إن لم يكن أقل. ومرة أخرى، فإن الدليل على ذلك هو توجه الناس للتصويت. حدة الحوادث كانت أقل. والتدهور العام في الحالة الأمنية من العام الماضي إلى هذا العام كان أشد على أي حال، ولا بد أن يؤخذ ذلك في الحسبان أيضاً. وهناك قرابة ١,٦ مليون صوت من مجموع ٤,٣ مليون صوت أدلى به حتى الآن - وعلينا أن نتحقق من عدد المصوتين الذي يعنيه ذلك - قد أدلى بها في مراكز

لا محالة يقدمون الشكاوى فعلا. ومرة أخرى، سيكون السر هو معرفة ما إذا كانت اللجان الانتخابية ستضطلع بدورها بطريقة ذات مصداقية. إننا على استعداد لدعمها وتأييدها ولكن هذه مسؤولية أفغانية.

وفيما يتعلق بالاستنتاجات المتعلقة بالانتخابات ينبغي لنا من جانبنا، أن نتيح الوقت اللازم للعملية، وهو حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ٨ تشرين الأول/أكتوبر للنتائج الأولية و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر للنتائج النهائية، تقريبا، على أساس العمل الشاق الذي يتعين عليها أن تقوم به الآن. ويجب ألا نصدر أحكاما سابقة لأوانها. وينبغي أن نلاحظ أن التحسينات الإيجابية مقارنة مع انتخابات السنة الماضية - التي استقينا منها جميعا، بما في ذلك الأمم المتحدة، دروسا رئيسية، من خلال توخي الحذر لدى القيام بأي نوع من الإعلانات عن النتائج قبل إيضاحها - تجعلنا نؤيد بحظر الخطوات المقبلة في كفاءة نزاهة العملية والمساءلة أمام الشعب الأفغاني. والتعليقات النهائية سيُبدل بها في نهاية الشهر.

وبمجرد الاختتام الناجح، بشكل أو بآخر للانتخابات، فإننا نأمل أن تبدأ المناقشة الحقيقية فيما يتعلق بمستقبل النظام الانتخابي الاحتياجات من حيث الإصلاح الانتخابي الطويل الأجل. ونذكر ذلك فعلا. والكثيرون هنا حريصون فعلا على ذلك، وكذلك الشعب الأفغاني. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستعمل مع الحكومة والمؤسسات الانتخابية وجميع الشركاء الأفغان والدوليين المعنيين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي.

إن ممثل الاتحاد الأوروبي فايغوداس أوتشاكاس - الذي نعمل معه عن كثب، كما يعرف المجلس - أشار فعلا علنا إلى اهتمام الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بدور ريادي في دعم عملية خطة الإصلاح الانتخابي مع الحكومة الأفغانية. وسندعم تلك الخطة. وسترکز، على الأرجح، على الإطار

للمحو، بعد عشرة أيام ما زلت غير قادر على إزالته. ولئن قمنا علانية بغسل أصابعنا ببعض منتجات التبييض، فإنه لم ينجح بعد. وذلك يعني أنه في بعض الأماكن لم يكن هناك بعض التلاعب، ولكن الخبر الذي وُفر على نطاق واسع للانتخابات كان جيدا.

وإذ قلنا ذلك، هذا وقد اتسمت الانتخابات هذه المرة بعنصر أممي رئيسي، طمأننا بأنها على الأقل ستراقب بصورة أكبر مما كان عليه الأمر في الماضي. كان لدينا ٣٩٧ ٠٠٠ مراقب وطني، وكانوا يراقبون بأنفسهم مصالح كل مرشح. وبذلك المعنى، كانوا يمثلون قدرة كبيرة تريد أن تتأكد من عدم وقوع أي تزوير واسع النطاق، على الأقل. والمواد الحساسة نُقلت أيضا على نحو مأمون تماما، على الرغم من أن حركة الطالبان هددت مرتين بتعطيل تلك العملية.

ولكن ليس ذلك سوى بداية العملية. ولذلك، باسم المجلس، في أفغانستان والخارج، نتوخي الآن الحذر. لقد بذلنا الجهود. وحاولنا دعم الآلية الانتخابية للمضي قدما، وحاولنا تشجيع الشعب الأفغاني على الشعور بأن ثمة ما يستحق المجازفة لأن الديمقراطية تتحرك قدما، ولكنها الآن تتوخي الحذر لأننا بحاجة إلى رؤية النتائج.

وستتوقف النتائج إلى حد بعيد، على الرغم من بعض أوجه التزوير والمشاكل الكثيرة يقينا، على ما إذا كانت لدى اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية القوة والشجاعة والحياد والتصميم على النظر في الشكاوى الـ ٣٩٠٠ التي تم تلقيها حتى الآن، وبمقدورها تحديد صحتها أو عدم صحتها، واتخاذ ذلك القرار قبل ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

هناك بل سيكون هناك ٢٠٠٠ خاسر - هناك ٢٥٢١ مرشحا و ٢٤٩ منصبا - وهؤلاء الخاسرون

واليوم أود أن أسلط الضوء على بعض الشروط الأساسية الضرورية لما يسمى بخارطة الطريق من جانبنا في عملية كابول. إن عملية كابول لا يمكن أن تكون مجرد ممارسة تكنوقراطية. فينبغي لجميع الشركاء أن يشاركون سياسياً دعماً للخطة. ونعرف أنه يمكننا أن نعول على قيادة الرئيس كرزاي في ذلك الصدد.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تفادي وضع خطط جديدة أو مبادرات متنافسة. ينبغي لنا أن نركز على تحديد الأولويات التي أكد مؤتمر كابول على ضرورة تناولها أولاً، وأن نركز جهودنا الجماعية عليها. وقد وجهت الحكومة إشارة فيما يتعلق بالأولويات التي تسعى إلى تنفيذها: بدء برامج الأولويات الوطنية وإصلاح الإدارة المالية العامة. وينبغي أن ندعم تلك الخطة، وننوي القيام بذلك.

ثالثاً، نحن، المجتمع الدولي، بحاجة إلى الوفاء بالجزء الخاص بنا من الصفقة بمواءمة الموارد - أو إعادة مواءمة الموارد - دعماً لأولويات الحكومة، والأمم المتحدة ملتزمة في كابول بنهج "الأمم المتحدة - الواحدة"، حتى نسهم نحن أيضاً في إعادة المواءمة بدل الاقتصار على مساعدة الشركاء الآخرين في القيام بذلك.

رابعاً، يجب علينا أن نواصل السعي إلى تعزيز التوجه العملي لدينا، كما يطالبنا بذلك الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. وأعتزم العمل مع الحكومة قبل الاجتماع القادم للمجلس المشترك للتنسيق، والرصد الذي سيعقد في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، لكفالة أن يكون في الإمكان، بدون الحاجة إلى إنشاء هيئات أو مؤسسات جديدة إعادة تنشيط المجلس وإجراء متابعة لمؤتمر المتابعة الفعلية في كابول. وبالطبع، لن يمضي كل ذلك قدماً إلا إذا كان يتجه نحو برنامج متكامل للسلام وإعادة الإدماج في إطار عملية

القانوني الانتخابي؛ واستدامة الجدول الزمني للانتخابات، لأنه ليس في إمكاننا إجراء انتخابات كل ثلاثة أشهر؛ ومركز لجنة الشكاوى الانتخابية، على الأجل الطويل وهو مركز مخصص فحسب، مما يجعلها هشة بالمقارنة مع اللجنة الانتخابية المستقلة؛ والسجل الانتخابي الواحد على الصعيد الوطني، لأنه، كما يعرف المجلس، لا تتوفر على ذلك السجل؛ المسألة الأهم من بين جميع المسائل، بناء قدرات اللجنتين الانتخابيتين.

وبالتالي، على ماذا نحن مقبلون؟ لقد بدأت السنة، كما يعرف المجلس، بتحديد مجموعة من نقاط الانطلاق. وكانت نقطة الانطلاق الأولى مؤتمر اسطنبول. ثم عقدنا مؤتمر لندن، تلاه مجلس السلام الاستشاري، ثم مؤتمر كابول والآن الانتخابات.

وماذا بعد؟ عملية سياسية أوسع نطاقاً. لقد سمعنا ذلك، وأمس استمعنا للرئيس كرزاي وهو يدلي بتفاصيل إنشاء لجنة السلام الرفيعة المستوى التي ستتألف من أكثر من ٦٧ عضواً من جميع فئات المجتمع الأفغاني. ذلك ما سنركز على دعمه، على أساس الولاية التي أناطها مجلس الأمن بنا، كما سنركز على عملية كابول. وفي الوقت نفسه سنراقب باهتمام ومن المحتمل أن نؤيد بصورة كبير الانتقال الذي ربما سيناقش في مؤتمر قمة لشبونة وفي كابول.

ويسرني أن أنوه بحضور زميلنا وصديقنا، مارك سيدويل، الذي يشغل منصب كبير الممثلين المدنيين للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وقد سنحت لي الفرصة في مناسبات أخرى هنا لأقول إننا نعمل بصورة وثيقة من المهم أن نعمل بتلك الطريقة بغية تفادي أي نوع من اللبس ولكفالة شعور الأفغان بأننا، على الصعيد الدولي، نعمل معاً لدعم القيادة الأفغانية.

عن أفغانستان (S/2010463) والممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تأتي جلسة اليوم في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لأفغانستان، بعد فترة تزيد قليلا عن ثلاثة أشهر من مؤتمر كابول وأقل من أسبوعين منذ إجراء الانتخابات البرلمانية. ويسعدني أن اجتمع مع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة الراهنة في بلدي وإلقاء الضوء على الاستراتيجية التي سنتبناها لإنهاء العنف وتحقيق السلام والأمن الدائمين.

أريد أن أبدأ ببيان يقول كلمات قليلة عن انتخاباتنا الأخيرة، التي أتاحت للأفغان فرصة أخرى لتشكيل مستقبلهم وترسيخ ديمقراطيتنا الفتية.

تحدى ملايين الأفغان من كل قطاعات المجتمع التخويف والتهديد بشن هجمات، بما في ذلك الاغتيالات، للإدلاء بأصواتهم. وبقيامهم بذلك، أكد الأفغان مجددا التزامهم الثابت بالديمقراطية وتقرير المصير. يبين العدد غير المسبوق من المرشحين والناخبين الشباب الدرجة التي ترسخ بها الديمقراطية في المجتمع الأفغاني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة شهادة على زيادة تمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية.

كانت انتخاباتنا نصرا كبيرا للديمقراطية في أفغانستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وللشركاء الآخرين على تقديم الدعم المالي والفني للانتخابات.

قبل فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، اجتمعت أفغانستان وشركاؤنا الدوليون في مؤتمر كابول الدولي لتجديد شراكتنا من أجل السلام الدائم والأمن والاستقرار. واعتمدنا جميعا "عملية كابول"، التي تركز على تعزيز القيادة الأفغانية في كل المجالات. وقدمننا أيضا ٢٣ برنامجا وطنيا ذا أولوية لنا،

سياسية تكميلية منظمة تؤدي في المستقبل إلى أفغانستان المتصالحة على أساس الاحترام المتبادل.

هناك توافق بالإجماع في المجتمع الدولي على أنه ليس هناك حل عسكري لأفغانستان. وفي النهاية، يمكن بل وينبغي أن يكون الحل سياسيا وأفغانيا، حل لا يمكن أن يستكمل إلا بدعم إقليمي واسع وحل يمكن أن نعمل جميعا نحوه. اتخذت الحكومة الأفغانية، بالأمس، خطوة أولية مهمة جدا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وفقا لولايتها، ستبذل قصارى جهدها لدعم هذه الخطوة.

إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون مهمة، أولا، بالنظر إلى فترة ما بعد الانتخابات، وثانيا، لرؤية كيف يمكن أن تصبح عملية الانتقال نهجا ملموسا وجيد التنظيم وعادلا في نظر الأفغان والمجتمع الدولي.

والانتقال لا يعني الخروج؛ وإنما يعني الانتقال، وستظل حكومة أفغانستان تتلقى كل الدعم الممكن منا جميعا بغية تحقيق ما نأمل جميعا أن نراه، ألا وهو، مبادرة للسلام والمصالحة.

سأتوقف عند هذا الحد، بعد إذنكم، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد

دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زلمي رسول، وزير

خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود،

بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم عن الحالة في أفغانستان وأن أهني حكومة تركيا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على آخر تقاريره

القرار الخاص بتنميتهم. ونرحب بقرار المجتمع الدولي توجيه ٥٠ في المائة من مساعدة المانحين عبر ميزانيتنا الوطنية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. سيؤدي ذلك إلى درجة أكبر من الشفافية والكفاءة في استخدام المساعدة الإنمائية الآتية من البلدان المانحة.

وفي الوقت نفسه، شرعنا في بذل جهد نشط لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة على جميع المستويات. يدرك الأفغان جيدا الأثر المدمر لخطر الفساد وضعف الحوكمة على كرامة وصورة ازدهار بلدنا. ونحن ملتزمون التزاما كاملا بأن نخلص مجتمعنا من الفساد بفعالية وعزم.

وبعد أقل من شهرين، ستجتمع أفغانستان وشركاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي في قمة الحلف في لشبونة لبورقة استراتيجية المشتركة لنقل الشؤون الأمنية في البلد إلى القيادة الأفغانية في السنوات المقبلة. وسنقدم معلومات مستكملة لشركائنا الدوليين عن التقدم الذي حققناه في بناء قواتنا الأمنية وسنناقش التحديات المتبقية في ذلك الشأن.

ولكي تكمل المرحلة الانتقالية بالنجاح، لا بد أولا من أن نتوصل إلى حل لمشكلة أفغانستان الأمنية الحالية. عانت أفغانستان من العنف لأكثر من ٣٠ سنة. وبعد ١٠ سنوات تقريبا من بداية جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، لا يزال الأمن مشكلة. لقد منحنا أولوية لإنهاء العنف ولتزويد الأفغان بما كان بعيدا عن منازلهم لعقود: الفرصة للعيش في سلام وأمن.

لن يتحقق سلام إلا إذا استكملت الجهود العسكرية بمبادرة اتصال قوية وشاملة. ولذلك السبب، أطلق الرئيس كرزاي مبادرة لإعادة الإدماج والمصالحة لكفالة مكانة كريمة في المجتمع لأعضاء المعارضة المسلحة المستعدين لتسليم

بما في ذلك سياسة الأمن القومي ومبادراتنا للمصالحة الوطنية، التي حظيت جميعها بتأييد المجتمع الدولي.

ومن الآن فصاعدا، ستتعاف أفغانستان استراتيجية شاملة لتنفيذ نتائج مؤتمر لندن وكابل. وسنعمل صوب الاضطلاع بقيادة تدريجية في كل شؤون الدولة، ولا سيما، الأمن والتنمية والحوكمة. إن هدفنا واضح وهو: نقل تدريجي للمسؤوليات صوب الاعتماد على الذات في كفالة الفرص الاجتماعية والاقتصادية لكل الأفغان وإنفاذ سيادة القانون في جميع أنحاء البلد.

وفي توفير مجال الأمن، سنعمل على بناء قوات الأمن الوطنية لأفغانستان من حيث الحجم والقدرة والقدرات التنفيذية. وبالقيام بهذا العمل، سنفي بشرط أساسي حيوي لتولي زمام العمليات القتالية في المقاطعات المضطربة بحلول عام ٢٠١١ ولنفي بشكل مستقل بالتزاماتنا الأمنية بحلول عام ٢٠١٤، مع تقديم القوات الدولية دعما احتياطيا. أريد أن أؤكد مجددا، تحقيقا لهذا الهدف، على أهمية الدعم الدولي المستمر لتدريب قوات الأمن الوطنية الأفغانية وإمدادها بالموارد والمعدات.

وإضافة إلى ذلك، التزمنا ببرنامج اجتماعي واقتصادي شامل لتحسين حياة كل الأفغان وبلوغ اقتصاد أفغاني مستدام. ونركز، على وجه الخصوص، تركيزا خاصا على التنمية الزراعية والتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية وتطوير الهياكل الأساسية لتوفير فرص العمل وتلبية الاحتياجات الفورية لشعبنا. وأغتنم هذه الفرصة لنقل شكر أفغانستان وتقديرها على دعم ومساعدة المجتمع الدولي.

وفي غضون ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أفغانستان لن تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية بدون تحمل مسؤولية أكبر عن شؤونها المالية. لا بد أن يكون للأفغان دور أكبر في صنع

أن هذه المشاريع ستفيد الأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة وستعزز الثقة المتبادلة.

وأفغانستان واثقة بأننا، بمتابعة برنامجنا الوطني الشامل من أجل تحقيق الأمن والتنمية والحوكمة وتنفيذ مبادراتنا لإعادة الإدماج والمصالحة، سننجح في تحقيق استقرار أفغانستان ومنع أعداء أفغانستان المستقرة والمزدهرة من استعادة السيطرة على بلدنا. لقد قطعنا شوطا طويلا بعد تسع سنوات ونصف السنة على بداية شراكتنا مع المجتمع الدولي لدحر الإرهاب وتحقيق أفغانستان المستقرة والمزدهرة. ونرجع الفضل في إنجازاتنا إلى تضحيات الشعب الأفغاني وقوات شركائنا من البلدان. وسيكون الانتقال إلى تولى الأفغان المزيد من المسؤولية والملكية أولويتنا الرئيسية في السنوات القادمة. ونتوقع من شركائنا الدوليين أن يبقوا إلى جانبنا بثبات والتزام لكفالة احتتام ذلك الانتقال بنجاح.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بمعالي السيد زلمي رسول، وزير خارجية أفغانستان، وأن أشكر الممثل الخاص السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لرجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الذين برهنوا على التزامهم نحو مهمة صعبة للغاية.

وتود حكومة اليابان أن تعرب عن تقديرها لأن عملية الاقتراع لانتخاب الفولي جيرغا، أو مجلس النواب في الجمعية الوطنية، في ١٨ أيلول/سبتمبر، أجريت حتى الآن وبصورة عامة كما خطط لها، رغم أنه لم يتم الوصول إلى بعض مراكز الاقتراع بسبب الحالة الأمنية. ونعرب عن بالغ أسفنا لأن بعض الأشخاص قد وقعوا ضحايا العنف الذي ارتكبهت القوات المناوئة للحكومة وندين بشدة أعمال العنف هذه.

أسلحتهم ونبد العنف وقبول دستورنا والعودة إلى الحياة الطبيعية ومراعاة حقوق الإنسان.

لقد أنشأنا مؤخرا المجلس الأعلى للسلام للإشراف على تنفيذ إعادة الإدماج والمصالحة. والمجلس الأعلى يزاول عمله حاليا وسيجتمع بصفة منتظمة. وإضافة إلى ذلك، نرحب باستعراض واستكمال مجلس الأمن للقائمة الموحدة المعدة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بوصفهما مهمين لتنفيذ مبادراتنا للسلام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى عمليات استكمال إضافية، إذ قدمت طلبات إضافية لرفع أسماء من القائمة.

يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا لأمن واستقرار منطقتنا وخارجها. وفي هذا الصدد، لا نزال قلقين حيال الوجود المستمر في منطقتنا لملاذات وملاجئ آمنة يتلقى فيها الإرهابيون التجنيد والتدريب والدعم اللوجستي.

لقد أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى أن التصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان ومنطقتنا - بما فيها الإرهاب والتطرف وإنتاج المخدرات والاتجار بها - لن يكون ممكنا بدون تعاون مجد على المستوى الإقليمي. من جانبنا، تبقى أفغانستان، ملتزمة التزاما كاملا بمحاور صادق وفعال مع باكستان والبلدان الإقليمية الأخرى لصالح أمن وازدهار منطقتنا.

منذ فترة قصيرة، وقعنا، مع حكومة باكستان، اتفاق التجارة العابرة بين باكستان وأفغانستان بهدف زيادة التجارة الثنائية وتوفير فرص العمل. وعلاوة على ذلك، فإن التوقيع على مشروع خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند والانتفاء من دراسة الجدوى الخاصة بمشروع آسيا الوسطى وجنوب آسيا لنقل الطاقة في المنطقة معلمان بارزان للتنمية والازدهار في منطقتنا. نحن واثقون من

التنسيق والرصد المشترك مسألة هامة لإحراز التقدم المناسب في عملية كابول. وفي هذا السياق، نقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوصفها تشارك في رئاسة مجلس التنسيق والرصد المشترك.

وكما ذكرنا خلال مؤتمر كابول، تنشط اليابان في تقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية، وهي بالتحديد، الأمن وإعادة الإدماج والتنمية، نظرا لعزمنا على منع أفغانستان من أن تعود ثانية ملاذا آمنا للإرهابيين.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2010/463)، لا تزال الحالة الأمنية تتدهور في بعض أجزاء البلد. وتحسين الوضع الأمني في أفغانستان شرط أساسي لإعادة الإعمار. ولتعزيز قوات الأمن الأفغانية كي تتمكن أفغانستان من تولي المسؤولية عن أمنها، تقدم اليابان وستقدم المساعدة لدفع رواتب الشرطة الوطنية الأفغانية وتكلفة معداتها. وقررنا أيضا في الفترة الأخيرة تقديم التمويل والمدربين لتدريب ضباط الشرطة الأفغانية في تركيا.

ونقدر إعلان الحكومة الأفغانية برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان وكذلك إطلاق الصندوق الاستثماري للسلام وإعادة الإدماج الذي سددت له اليابان في الفترة الأخيرة مبلغ ٥٠ مليون دولار. وتدعو اليابان إلى تنفيذ برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان على وجه السرعة من خلال استخدام هذا الصندوق الاستثماري بصورة فعالة.

وبالنسبة للتنمية، تؤمن اليابان بأهمية إحراز نتائج عن طريق المشاريع ذات الأثر السريع، مع المحافظة أيضا على منظور متوسط وطويل المدى. فنحن نقدم المساعدة لتنمية الموارد البشرية، والبنى التحتية، ولتنمية وإعادة بناء القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية.

لقد أرسلت اليابان بعثة مراقبين للانتخابات إلى أفغانستان بالإضافة إلى تقديم مساعدة مالية لأنشطة المساعدة الانتخابية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونشيد بالسلطات الأفغانية المعنية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة التي شاركت في العملية الانتخابية وكذلك بالمجتمع الدولي الذي قدم لها الدعم.

وفي الانتخابات، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور رئيسي بتقديم دعم كبير للحكومة الأفغانية والأطراف الأخرى ذات الصلة، وعلى سبيل المثال، لدعم لجنة الانتخابات المستقلة كي تتمكن من نشر قائمة مراكز الاقتراع قبل شهر من تاريخ الانتخابات. كان ذلك إسهاما كبيرا في تعزيز شفافية الانتخابات. ومن الأساسي أن تمضي العملية الانتخابية والتحقيق في الشكاوى بشفافية إلى أن يتم التصديق على نتائج الانتخابات.

ونشيد بمشاركة الأفغان في الانتخابات، وبخاصة مشاركة أعداد كبيرة من النساء والشباب، بالرغم من المخاطر الأمنية، كي يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. وتوقع اليابان أن تمضي عملية المصالحة والتنمية في أفغانستان بسلاسة مع البرلمان الجديد المنتخب ديمقراطيا.

وفي مؤتمر كابول الذي تكلل بالنجاح في تموز/يوليه هذا العام، أحرز تقدم هام في عملية تحقيق الاستقرار والمصالحة في أفغانستان عندما قدمت القيادة الأفغانية برنامجها للأولويات الوطنية الذي تعهد المجتمع الدولي بتقديم المساعدة له. وفي الوقت نفسه، وكما أكد بيان مؤتمر كابول، من الأساسي أن تقوم الحكومة الأفغانية بإجراء الإصلاحات الضرورية لتعزيز قدراتها الإدارية المالية والحد من الفساد.

وتواصل اليابان مع شركائها في المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة للحكومة الأفغانية لتحسين قدراتها. وتنسيق المعونة ومراقبتها من خلال مجلس

إن الأحداث التي حصلت في الأشهر القليلة الماضية يمكن اعتبارها أحداثاً أساسية في تاريخ أفغانستان. لقد أطلق المؤتمر الدولي في أفغانستان المعقود في تموز/يوليه الماضي عملية كابول وعناصرها الرئيسية للمساعدة الدولية للسلطات الأفغانية بغية تحقيق السيطرة المستقلة على مسائل الأمن والتنمية وتولي المسؤوليات الأولية في هذه المجالات تدريجياً. إن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر سمحت لأبناء الشعب الأفغاني بفتح صفحة جديدة في تاريخ تقوية أسس الحكم الديمقراطي لهذا البلد. ولقد كان سلوكهم بذاته، في هذا الوضع العسكري - السياسي المعقد، ورغم أعمال التخويف وزعزعة الاستقرار التي نفذها المتطرفون، اختباراً للتضامن مع الحكومة الأفغانية والهياكل الأمنية.

وفي الوقت ذاته ظلت الحالة العسكرية والسياسية في البلد متوترة، مع زيادة احتمالات التدهور، بما في ذلك في المناطق الشمالية التي كانت في الماضي تتسم بالهدوء. ويتضمن التقرير أرقاماً مزعجة عن حصول زيادة كبيرة تبلغ ٦٩ في المائة في عدد الحوادث الأمنية. وإن النشاط الإرهابي لجماعة الطالبان وتنظيم القاعدة ما زال المصدر الرئيسي للخطر على أمن أفغانستان والمنطقة برمتها.

وحدثت في الآونة الأخيرة زيادة في عدد حالات التسلسل لجماعات من المقاتلين من أفغانستان إلى البلدان المجاورة في آسيا الوسطى. وإن الصدمات المسلحة في تلك البلدان، التي تشمل طاجيكستان، تشير شديد الجزع لدى دول المنطقة، بما فيها روسيا، التي تتشاطر مع أفغانستان ما يشكل في الواقع حدوداً مفتوحة. وإننا نؤمن بأن القطاع الأمني الأفغاني والقوة الدولية للمساعدة الأمنية ينبغي لهما أن يتخذا إجراءات أكثر شدة لمنع انتشار انعدام الاستقرار في شمال أفغانستان وانتقاله عبر حدودها.

وفي الأسبوع الماضي، ركز رئيس وزراء اليابان، السيد ناوتو كان، في خطابه أمام الجمعية العامة، على أن مساعدة اليابان ستقدم بطريقة تمكن الشعب الأفغاني من رؤية تحسينات ملموسة في سبل كسب عيشهم.

وقام أيضاً وزير خارجية اليابان، السيد سيجي مايهارا، بشرح سياسات المساعدة اليابانية لوزير خارجية أفغانستان زلماي رسول، الموجود معنا اليوم. وكما ذكرت آنفاً، يراعي إسهام اليابان بمجالات الأولوية بالنسبة للحكومة، مع سداد مبلغ ٥ بلايين دولار تقريباً خلال السنوات الخمس القادمة.

لا يمكن تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان بدون تعاون البلدان المجاورة التي لها علاقات وثيقة معها. وفي هذا السياق، تحافظ اليابان على إجراء حوار مع جيران أفغانستان. وفضلاً عن ذلك، يحدونا الأمل في أن يتحقق الاستقرار في أفغانستان من خلال التعاون الوثيق مع عدد من المؤسسات الإقليمية. ونرحب باشتراك بعثة الأمم المتحدة في سلسلة من الاجتماعات بين أفغانستان والوكالات الإقليمية.

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد مجدداً على دعم اليابان المتواصل لبعثة الأمم المتحدة وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام، وأؤكد من جديد التزامنا بمساعدة أفغانستان.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على تقييمه الشامل للحالة في أفغانستان وتقديم التقرير عن الحالة في هذا البلد (S/2010/463).

لقد استمعنا باهتمام كبير إلى البيان الذي قدمه السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

الخطوات اللازمة لمحاربة صناعة المخدرات في أفغانستان يجب أن تكون شاملة بطبيعتها وأن تشمل كامل السلسلة، ابتداء باستئصال محاصيل المخدرات ومرورا بتدمير الهياكل الأساسية للمخدرات والقضاء على تسويق المواد الأولية للمخدرات وانتهاء بإلقاء القبض على أباطرة المخدرات وإدراج أسمائهم في قوائم جزاءات مجلس الأمن. وإننا نترقب طرح مقترحات ذات صلة من الحكومة الأفغانية ومن البلدان التي ترابط مفارزها العسكرية في البلد، وكذلك من قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ومما لا يمكن تعليقه في الحرب ضد تهديد المخدرات الموقف السليبي لحلف الناتو، الذي أخفق منذ سنوات في الاستجابة لمقترحات آنية منطقية بإقامة علاقات تعاون في هذا الميدان مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضطلع بأنشطة حيثة في مكافحة العقاقير المخدرة. والواقع أن تلك المنظمة أكملت للتو بنجاح آخر مرحلة من مشروع قناة عملية مكافحة المخدرات، التي انخرطت أيضا في الأنشطة التي استهدفت إشاعة الاستقرار في جنوب فيرغيزستان.

وبغية تحقيق السلام والأمن في جمهورية أفغانستان الإسلامية فإننا نؤيد سياسة القيادة الأفغانية للمصالحة الوطنية وإدماج المنتمين إلى الجماعات المسلحة المحظورة، الذين لم يرتكبوا الجرائم ونبذوا العنف وكفوا عن القتال المسلح واعترفوا بدستور أفغانستان وقطعوا كل صلاتهم مع القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية - إدماجهم في المجتمع. وإننا نعتقد أن الإرهابيين السابقين لا يجوز شطب أسمائهم من قوائم جزاءات الأمم المتحدة إلا على أساس فردي، تمشيا مع الإجراءات المتبعة.

ونرحب بإيلاء مزيد من الانتباه إلى تنمية تعاون إقليمي فعال والنهوض بالمساعدة في حسم مشاكل أفغانستان. إن هذه الجهود الجماعية ما فتئت منظمة تعاون

وسيتعين على القوة الدولية للمساعدة الأمنية في المستقبل القريب أن تحسم مسائل معقدة بتعاون وثيق من شركاء أفغانستان. ولن يتسنى لها أن تنسحب من دون أن تحل باستقرار أفغانستان والمنطقة بأسرها إلا بعد تدريب متعدد الأطراف للقوات المسلحة الوطنية لتمكينها من أن تخوض القتال بصورة مستقلة ضد الإرهاب والنهب والسلب والاتجار بالمخدرات. وأحد الشروط المسبقة لإنهاء بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان وانسحابها يكمن في وفائها بولاية مجلس الأمن.

ما زال الطريق الذي يتعين قطعه في أفغانستان صوب تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للسلام والأمن والتعمير والاندماج طريقا طويلا. وذلك سيتطلب قمع التهديدات الإرهابية، وتدريب الهياكل العسكرية الأفغانية الفعالة والجاهزة للقتال، وكبح الاتجار بالمخدرات، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتأسيس آليات لسلطة الدولة، واستعادة الإمكانات الاقتصادية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية. وإن الوجود الدولي في أفغانستان يجب أن يساعد في حل هذه المسائل.

ومن المسائل الملحة جدا في جدول الأعمال تكثيف الجهود الدولية المبذولة في التصدي لتهديد المخدرات الأفغاني. فالاتجار بالمخدرات، الذي تشابك مع الإرهاب، أصبح تهديدا للسلام والأمن. ومن الواضح أن التدابير التي اتخذت في هذا الميدان لا تسفر عن النتائج المنشودة. والبرنامج البديل لتوفير محاصيل بديلة برنامج هام، لكن الجريمة ستكون دائما مربحة أكثر من التبادل التجاري القانوني. وليس من الأخلاق في شيء الادعاء بأن المزارعين الأفغان سيخسرون أسباب رزقهم من دون محاصيل المخدرات. لكن هذا ليس سوى محاولة من تجار المخدرات لاستغلال المزارعين.

وأشكره على ملاحظاته التي تبعت على التفاوض. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير لحضور السيد مارك سدويل، الممثل المدني الأقدم لحلف الناتو في أفغانستان، في قاعة المجلس هذا الصباح.

حدث الكثير منذ أن ناقش المجلس الحالة في أفغانستان قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.6351). والكثير من التحديات ما زالت قائمة، لكن التقدم يجري تحقيقه. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن هذا التقدم توجهه وتدبر دفته بصورة متزايدة حكومة أفغانستان والسلطات الأفغانية الأخرى. وإن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل معها ومع الأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي الأوسع لبلوغ هدف أفغانستان الآمنة المستقرة المزدهرة.

تقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها قبل قليل يسرنا الضوء بصورة محددة على نطاق التقدم السياسي. فالانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي أول انتخابات يجريها الأفغان منذ الستينيات من القرن الماضي، تشكل دليلا مرحبا به على القدرة المتعاضمة للسلطات الأفغانية. فقد تغلبت بنجاح على العقبات الأمنية واللوجستية الرئيسية بدعم على مستوى يثير الإعجاب من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإني لوائق بأن زملائي في مجلس الأمن يتفقون على أن الأفغان الذين تولوا المناصب الرسمية والذين خاضوا الانتخابات كمرشحين والذين مارسوا حقهم في التصويت إنما أبدوا قدرا عظيما من الشجاعة وقوة العزيمة. لقد بعثت مشاركتهم رسالة قوية إلى الذين أرادوا أن يجرموا الشعب الأفغاني من حقه في التصويت.

ويجب علينا الآن أن ننتظر بصبر إكمال عمليات فرز الأصوات وإقرار النتائج قانونيا. وينبغي للسلطات الأفغانية أن تجري التحقيقات في صحة أي تقارير عن المخالفات وفقا

شنغهاي تساهم فيها حيث يعمل في إطارها بمهمة فريق الاتصال المعني بأفغانستان. وهذا كان أيضا بندا في جدول أعمال الاجتماع الذي عقد في آب/أغسطس لرؤساء روسيا وأفغانستان وباكستان وطاجيكستان في سوتشي. وفي ختام ذلك الاجتماع اعتمد الرؤساء إعلانا مشتركا بدعم عملية كابول والبرامج ذات الأولوية في ميادين الأمن وإدارة الحكم وتنمية الاقتصاد والهيكل الأساسية. وإن الاتحاد الروسي سيواصل الارتقاء بمستوى تعاونه مع أفغانستان وحلقة واسعة من الشركاء الدوليين من أجل النجاح في استعادة أفغانستان عافيتها فيما بعد الصراع.

الاتحاد الروسي ييسر نقل حملات القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتنقل أفرادها إلى أفغانستان عبر الأراضي الروسية. وإننا نعمل مع شركائنا بشأن تدابير إضافية لتجهيز جيش وشرطة أفغانستان بالمعدات اللازمة. وما فتئنا نوسع من نطاق مساعدتنا في تدريب الأفراد لهماكل أفغانستان الأمنية. ونساهم كذلك في تعمير الاقتصاد ومرافق البنية التحتية الكبرى في أفغانستان. وهذا العام شطب الاتحاد الروسي ديونه المتبقية على جمهورية أفغانستان الإسلامية البالغة ٨٩١ مليون دولار. وبذلك يصل إجمالي الديون المشطوبة ١٢ بليون دولار. وهذا رقم قياسي مطلق بين المانحين لأفغانستان. وإننا نواصل تقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان. وقد شرعنا، كجزء من مساهمتنا العادية في برنامج الأغذية العالمي، بالإمداد بما يساوي ٥ ملايين دولار من دقيق القمح.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة)

(تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى زملائي في شكر الأمين العام على تقريره (S/2010/463) وشكر الممثل الخاص ستيفان دي مستورا على إحاطته الإعلامية، بما فيها آخر المعلومات المفصلة التي قدمها عن الانتخابات البرلمانية. وأرحب ترحيبا حارا بالسيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان،

المسؤولين والقوات الدولية والأفغانية. ونتيجة لذلك، لا تزال الإصابات بين المدنيين مرتفعة، مع أنه من المهم ملاحظة أن الأمين العام في تقريره أشار إلى أن ١٢ في المائة فقط من الوفيات بين المدنيين يعود سببها إلى نشاط القوات الموالية للحكومة - ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٦٤ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها عام ٢٠٠٩، وهذا اتجاه مشجع.

وعلى أساس هذه الخلفية، فإن بناء قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية يمثل ضرورة لتحسين الحالة الأمنية في أفغانستان، لا سيما بعد وضع الخطوط العريضة لجدول زمني لنقل المسؤولية الأمنية. فعملية التجنيد والتدريب بالجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية تمضي متقدمة على موعدها المحدد. وهناك الآن بعض المناطق في البلاد تشهد حوادث أمنية قليلة نسبياً. وستظل القوة الدولية للمساعدة الأمنية تعمل مع القوات الأفغانية لتحسين قدراتها في سائر أنحاء البلد.

وأنا أؤيد استمرار حكومة أفغانستان في الحوار والتبادل مع جيرانها ومع المنطقة كلها. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، فإن المحادثات الثنائية بين أفغانستان وباكستان قد تمخضت عن خطط ملموسة للتعاون. ويمثل التصديق على اتفاق التجارة العابرة (الترانزيت) بين أفغانستان وباكستان الخطوة المهمة التالية لكي يستفيد كلا البلدين من نمو الروابط بينهما.

وأخيراً، تواصل المملكة المتحدة دعمها لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وعمل الممثل الخاص دي ميستورا. وتتطلع إلى البعثة خلال الأشهر المقبلة، أولاً، لتستمر في إضفاء المزيد من الاتساق والفعالية على المعونات. ومن جانبنا، تكثف المملكة المتحدة جهودها الإنمائية وتنشطها بما يتماشى مع أولويات الحكومة

للقانون الأفغاني وعبر المفوضية المستقلة للانتخابات وهيئة الطعون الانتخابية.

والمملكة المتحدة إذ تتطلع إلى المستقبل فإنها ترحب بتركيز السلطات الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الإصلاحات الانتخابية الطويلة الأمد، حسبما هو منصوص عليه في بلاغ لندن وبلاغ كابول. وإننا نتفق مع الأمين العام في تقريره بأن عملية الإصلاح هذه يجب أن تبدأ بدون لأي.

المملكة المتحدة تؤيد النتائج التي خلص إليها مجلس جيرا الاستشاري للسلام في حزيران/يونيه، وكذلك تأييد الرئيس كرزاي لبرنامج السلام والاندماج الأفغاني. فهما يشكلان معا خطوات مهمة في النهوض بالمصالحة على نطاق أوسع. وإن تأسيس مجلس السلام الأعلى يوم أمس كان تطوراً إيجابياً آخر. ويصبح تعيين رئيس للمجلس وإقرار عضويته أمرين يجب أن يحظيا بالأولوية.

مؤتمر كابول في تموز/يوليه كان دليلاً هاماً آخر على زيادة القيادة الأفغانية والالتزام الأفغاني. وتردد المملكة المتحدة التهنئة التي وجهها الأمين العام إلى حكومة أفغانستان بمناسبة تنظيم حدث ناجح رفيع المستوى في ظروف صعبة. فعملية كابول تتيح اليوم خارطة طريق مفصلة نحو المستقبل. ويجب علينا جميعاً أن نركز على تنفيذ الالتزامات ودعم الحكومة الأفغانية في الحفاظ على زخم العملية والمضي في الإصلاح، بما في ذلك في المعركة الهامة ضد الفساد. وكما جاء في تقرير الأمين العام، تظل الحالة الأمنية خطيرة. فلا تزال زيادة نشاط المتمردين وتعقيد هجماتهم يشكلان مصدر قلق. فالارتفاع في عدد الحوادث التي تُستخدم فيها أجهزة التفجير المرتجلة، وحوادث الاعتقالات والإعدامات والاختطاف التي يقوم بها المتمردون والتي قاربت الضعف، تهدد المدنيين الأفغان كما تهدد

والحدث الثاني هو انعقاد مؤتمر كابول في ٢٠ تموز/يوليه تحت الرئاسة المشتركة للأمم المتحدة والحكومة الأفغانية. وقد هدف المؤتمر إلى إنشاء معلّم آخر على طريق انتقال أفغانستان إلى ممارسة سلطتها السيادية الكاملة، وهو ما بدأ في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير الماضي. ولذلك السبب شدد قادتنا على ضرورة انعقاد ذلك المؤتمر، الذي جمع ١١٦ وفداً من مختلف أنحاء العالم، في كابول، وليس في أي مكان آخر. وقد أتاح الاجتماع الفرصة للمجتمع الدولي ليعيد تأكيد دعمه لبرنامج السلام والمصالحة وإعادة الإدماج الذي أطلقه الرئيس حامد كرزاي في حزيران/يونيه الماضي.

ويجب أن يضطلع بهذه العملية الأفغان أنفسهم. بيد أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف موقف المتفرج. فدعمنا يجب ألا يتقلص طالما كانت هناك مراعاة لشروط بعينها: نبذ العنف، وعدم وجود علاقة بالإرهاب الدولي، واحترام الدستور وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. إن وضع قائمة بالأشخاص والكيانات المرتبطة بالقاعدة وطالبان تولت إعدادها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) قد كشف بشكل ملموس عن عملية المصالحة بين الأطراف الأفغانية. ونحن مستعدون لمواصلة الحوار مع المسؤولين الأفغان للنظر في رفع حركة طالبان في النهاية من القائمة إن هي استوفت المعايير السياسية للمصالحة.

كما أتاح مؤتمر كابول الفرصة للاعتراف بالعمل الذي قام به الأفغان وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لكفالة نقل المسؤولية الأمنية تدريجياً في بعض المحافظات والمقاطعات. ويجب أن تستمر تلك الجهود، وأن تقود إلى تولي الأفغان تدريجياً المسؤولية عن أمنهم، وأن يرافقها دعمنا المستمر لتدريب قوات الأمن الأفغانية وتزويدها بالمعدات. وهذا هو الأسلوب الأفضل لكي نثبت للشعب الأفغاني وللرأي العام في بلداننا أن ثمة تقدماً يجري إحرازه. لكن علينا

الأفغانية. ويتضمن ذلك التزاماً بزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في المعونة الإنمائية.

وثانياً، نتطلع إلى البعثة لتحسين استخلاص الدروس المستفادة من الانتخابات الأخيرة، ولتعمل عن كثب مع الحكومة الأفغانية على الإصلاح الانتخابي على المدى الطويل، تماشياً مع الالتزامات التي قُدمت في لندن وكابول.

وأخيراً نتطلع إلى البعثة لتدعم التواصل السياسي، داخل أفغانستان وعلى الصعيد الإقليمي، دعماً لعملية كابول.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بالطبع

أن أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على عرضه للتو التقرير (S/2010/463) وإلى وزير الخارجية بجمهورية أفغانستان الإسلامية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو أيضاً عن الحالة في أفغانستان.

سيقدم ممثل الاتحاد الأوروبي بعد قليل بياناً، وفرنسا تؤيد ذلك البيان.

ثمة حدثان مهمان وقعا هذا الصيف كان لهما تأثير كبير على الحالة السياسية في أفغانستان، ويجدر بهما أن يدفعنا إلى درجة ما من التفاؤل.

الحدث الأول، وهو الأحدث عهداً، كان إجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ أيلول/سبتمبر. ومما يبعث الرضا أن حركة طالبان، بالرغم من التهديد والعنف، لم تنجح في منع ٢٥٠٠ مرشح من القيام بحملاتهم الانتخابية، كما لم تمنع أكثر من ٤ ملايين أفغاني من الإدلاء بأصواتهم. وكان ذلك هو النجاح الأول، وهو نجاح أفغاني. بيد أن المهمة لم تنته بعد. فعلى اللجنة الانتخابية المستقلة أن تستجيب بحيادية ومهنية لشكاوى التزوير التي رفعت. ويجب عدم تأخير الإعلان الرسمي للنتائج المحدد له ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وثانياً إن دعم قيام عملية مصالحة سياسية بين الأطراف الأفغانية والإقليمية ستكون على الأرجح الأكثر صعوبة، والأكثر أهمية، في التعامل معها خلال الأشهر المقبلة. وعلينا أن نعمل أكثر لكي نضمن أن الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم. وفي ذلك الصدد، نحن مستعدون للنظر في الطرائق الممكنة التي تكفل المزيد من المشاركة لبعثة الأمم المتحدة، التي يجب أن تظل المحاور الوحيد للرئيس كرزاي بشأن هذه المسألة. بيد أن تحقيق الاستقرار في أفغانستان هو أيضاً مسألة إقليمية، وتستطيع الأمم المتحدة، بما تتمتع به من حيادية، أن تجمع أصحاب المصلحة الإقليميين حول هدف مشترك.

وأخيراً، يجب أن يستمر الممثل الخاص والبعثة في العمل على تحقيق الاتساق في المساعدات الدولية، جنباً إلى جنب مع الحكومة الأفغانية والممثل الخاص للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بهدف الاقتراب من بلوغ الهدف المتمثل في موازنة ٨٠ في المائة من المساعدات الدولية مع أولويات البرامج الوطنية.

واسمحوا لي بأن أختتم بتأكيد التزام بلدي تجاه الشعب الأفغاني في صراعه لإنشاء بلد يسوده حكم القانون والديمقراطية والرخاء، مع ضمان عدم استخدام أراضيهم مرة أخرى لتكون منصة لانطلاق الإرهاب العالمي. سنظل جزءاً من الجهود الجماعية من خلال التركيز على القوات العسكرية والمدنية في محافظة كابيسا ومقاطعة سوروبو.

ومثلما يؤكد دوماً رئيس الجمهورية الفرنسية، سوف تواصل فرنسا المشاركة في العمل ما دام ذلك ضرورياً - ومادام الأفغان يريدون منا أن نشارك.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضاً أن أشكر الممثل الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية اليوم،

أن نرسل رسالة واضحة فحواها أن الانتقال لا يعني المغادرة، بل يعني المزيد من تسليم المسؤولية لقوات الأمن الأفغانية بمساعدة المجتمع الدولي. ويشكل تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد عنصرين رئيسيين في العقد المقدم لكابول بين المجتمع الدولي والدولة الأفغانية.

إن حركة طالبان، المسؤولة عن الغالبية العظمى من الإصابات البشرية، كما أكد على ذلك زميلي البريطاني قبل قليل، لا تزال تواصل هجماتها وابتزازها، ولا يصدر منها ما يشير إلى رغبتها في الدخول في حوار. وقد دفع الشعب الأفغاني وأعضاء المجتمع الدولي الثمن. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الباكستانية، فإن الملاحظات الآمنة التي لا تزال طالبان أفغانستان تستخدمها في باكستان تظل مصدر إثارة للقلق.

وفي ذلك السياق بالذات نحن نحتاج إلى شرعية الأمم المتحدة وحياديتها وخبرتها أكثر من أي وقت مضى. وتفيد فرنسا بدون تحفظ عمل الممثل الخاص ستافان دي ميستورا. ونحي كل العاملين ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان، الذين يضطعون بأداء واجباتهم في ظروف صعبة.

ونحن ندعم أولويات الممثل الخاص في إطار نهجه ١+٣، الذي يتماشى مع الولاية المنصوص عليها في القرار ١٩١٧ (٢٠١٠). إن عملية إعادة التركيز تلك قد بدأت تؤتي نتائجها.

أود أولاً أن أشير إلى الانتخابات مرة أخرى لأشيد بالأمم المتحدة للمساعدة التي قدمتها في التحضير لعملية التصويت. كما أشكر السيد دي ميستورا على تدخله الشخصي في اللحظات الحاسمة أثناء العملية الانتخابية. وذلك بالضبط هو دور الممثل الخاص. فله منا كامل الدعم.

نساعد أيضاً على بناء قدرة أفغانستان المؤسسية لتوفير المساعدة الإقتصادية العالية الأثر، ولا سيما في القطاع الزراعي، ولخلق الوظائف، وتحسين الحكم، ومكافحة المخدرات، وإخراج المتمردين من ساحات القتال. ويركز دعمنا، على الصعيد الوطني، على الوزارات الأفغانية التي تؤثر أكبر تأثير، بصورة مباشرة، على إيصال الخدمات، ولا سيما في قلب المناطق الجغرافية للمتمردين: الجنوب والشرق. ونعمل أيضاً على تكييف برامجنا مع الوقائع المحلية، وتوسيع نطاق دعمنا على صعيدي المقاطعات والأقاليم لتعزيز ظهور وفعالية ومساءلة المؤسسات التي يمكنها أن تحسّن حياة الأفغان أكثر ما يكون.

عندما اجتمع ممثلون عن أكثر من ٧٠ حكومة ومنظمة دولية في كابول في تموز/يوليه، أوضحنا التزامنا الدائم بشراكتنا مع أفغانستان. وأطلق مؤتمر كابول عملية طموحة من أجل وضع رؤية لمستقبل أفغانستان. وتظهر عملية كابول الالتزام بالمساءلة، بما في ذلك القواعد المعيارية والمعايير، وتدعم الولايات المتحدة دعماً كاملاً الأولويات والأهداف التي تحددها الحكومة الأفغانية. ونرحب كذلك بالالتزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بتقديم المساعدة وفقاً لأولويات حكومة أفغانستان، وبدعم بعثة الأمم المتحدة لاندفاع الحكومة نحو قدر أكبر من الإتساق والفعالية. وتتطلع إلى رؤية إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل، حسبما يرد في تقرير الأمين العام (S/2010/463)، وتحديد له مجالات الأولوية لانخراط الأمم المتحدة في دعم العملية الإنتقالية في أفغانستان.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزءات المفروضة على القاعدة/الطالبان - اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) - في تعزيز الاستقرار في أفغانستان. إننا نشيد بلجنة ١٢٦٧ لرفعها مؤخراً أسماء ١٠ أفراد من طالبان

وعلى قيادته القوية المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ويسعدني أيضاً أن أرحب بوزير الخارجية رسول؛ إننا نشكره على قيادته وعلى بيانه.

إن موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يحظون بالدعم الكامل من الولايات المتحدة في عملهم الصعب والهام لمساعدة الشعب الأفغاني. إننا نشيد بهم مرة أخرى لما يقدمون من خدمات وتضحيات.

إن هدفنا في أفغانستان ما زال من دون تغيير: عرقلة عمل القاعدة، وتفكيكها، وإحاق الهزيمة بها، ومنعها من العودة. وثمة قوات دولية إضافية تركّز على عكس مسار الزخم الذي تمتلكه حركة طالبان، وتوفير الأمن للشعب الأفغاني. ونحن نعمل بالشراكة مع قوات الأمن الأفغانية، بغية أن يتحمل الأفغان أنفسهم المزيد والمزيد من المسؤولية عن أمن بلدهم. والولايات المتحدة ملتزمة بكفالة أن يتم هذا الانتقال إلى تحمّل الأفغان المسؤولية عن الأمن وفقاً للظروف، وأن يتعذر عكس مساره، وأن يُدار من خلال العملية التي اتفق عليها بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في مؤتمر كابول.

ثمة أنحاء من أفغانستان باتت جاهزة تقريباً لتحقيق الانتقال الآن؛ وثمة أنحاء أخرى تقتضي المزيد من الوقت والجهد من جانبنا جميعاً. فنحن نوفر الخبراء والمدرّبين المدنيين للشرطة والجيش، وعملهم هام لكفالة أن يحدث الانتقال بسلاسة. وبالإرتكاز على الخطة الإنتقالية لأفغانستان، سوف نساعد أفغانستان في تحقيق هدف توليها الأمن بحلول عام ٢٠١٤.

إن هذا الانتقال لا يقلل على الإطلاق من التزامنا تجاه الشعب الأفغاني. فسوف تواصل الولايات المتحدة توفير المساعدة للإعانة على بناء قدرات المؤسسات الأفغانية بغية مواجهة الخطر الذي يشكله التطرف والتقليل منه. ونحن

الولايات المتحدة، أود أن أعرب عن تعاطفي العميق مع الذين أصيبوا بجراح، وعن أعمق التعازي لأسر القتلى.

ومثلما قال الممثل الخاص دي ميستورا، قد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل صدور النتائج النهائية لهذه الانتخابات. فالمؤسسات الانتخابية المستقلة في أفغانستان ستعمل على فرز الأصوات الآن، وتردّ على الشكاوى والمزاعم بالتزوير، وتعلن في نهاية المطاف النتائج التي تبين إرادة الشعب الأفغاني. والأمم المتحدة تؤيد هذه العملية بقيادة أفغانستان. ويجب أن تكون هذه الانتخابات ذات مصداقية وشفافة في أعين الشعب الأفغاني، الذي سيكون القاضي الأخير الذي سيحكم بنجاحها. ونؤيد خطط بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى مواصلة العمل الوثيق مع المؤسسات الأفغانية التي تحصى الأصوات وتصدر النتائج في الأسابيع القليلة المقبلة.

ويجب ألاّ تغرب عن أبصارنا الحاجة إلى إجراء إصلاح انتخابي طويل الأجل. يجب أن يظل هذا أولوية هامة، وتؤيد حكومتي خطط بعثة الأمم المتحدة الآيلة إلى التركيز على هذا المجال بعد الانتخابات أيضاً.

إن هذه الانتخابات ليست سوى خطوة واحدة هامة نحو إيجاد أفغانستان أقوى وأكثر استقراراً. وتظل الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بمساعدة أفغانستان على تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر يستحقه شعب أفغانستان.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وأرحب بمشاركة وزير خارجية أفغانستان، السيد زلماي رسول، في هذه الجلسة، وأشكره على بيانه.

إما متوفون أو متصالحون، فضلاً عن تعيين اللجنة ثلاثة أفراد لهم علاقات قوية مع طالبان. ولا نزال نعتقد أن الأفراد الذين امتنعوا عن القيام بأعمال عنف ضد دولة أفغانستان، وقطعوا العلاقات مع القاعدة، وقبلوا دستور أفغانستان ينبغي اعتبارهم متصالحين فتزال أسماؤهم من قائمة لجنة ١٢٦٧ للجزاءات. ويجب كفالة أن تواكب قائمة لجنة ١٢٦٧ للجزاءات الأخطار المستجدة، ونشجع حكومة أفغانستان وجميع الدول الأعضاء على تزويد لجنة ١٢٦٧ بالمعلومات المستكملة، فضلاً عن الطلبات الموثقة جداً لرفع الأسماء أو إدراجها، بغية كفالة أن تكون القائمة دقيقة. والتحسينات التي أدخلت مؤخراً على إجراءات رفع الأسماء أو إدراجها سوف تجعل نظام لجنة ١٢٦٧ أداة أقوى وأكثر مصداقية في جهودنا الشاملة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز السلام والأمن في أفغانستان.

أخيراً، اسمحوا لي أيضاً أن أعلق على الانتخابات التي انتهى إجراؤها للتو في أفغانستان. هذه الانتخابات التي جرت في ظل ظروف صعبة للغاية، كانت أول انتخابات برلمانية تجريها بكاملها مؤسسات أفغانية منذ سقوط طالبان في عام ٢٠٠١. وتقرير الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو يصفان التحضيرات الانتخابية المكثفة التي أعدها اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية في أفغانستان، والدعم الهام الذي وفرته الأمم المتحدة. وأسفرت هذه التحضيرات عن خطوة تاريخية للشعب الأفغاني. ونحن نحیی شجاعة وعزم ووطنية الذين صوتوا، ذكوراً وإناثاً، على رغم تهديدات طالبان وما صدر عنهم من ترويع وعنّف. ولم تكن هذه الانتخابات ممكنة من دون القوات الأمنية الوطنية الأفغانية، التي وفرت بشجاعة الحماية للشعب الأفغاني من أعداء العملية الديمقراطية. وندين هجمات طالبان على أفراد قوات الأمن وعلى المدنيين الأبرياء لا لشيء إلا لأهم صوتوا بديمقراطية. فبالنيابة عن

المشاركة لمعالجة الشواغل الأمنية وتعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة. وقد كان إبرام اتفاق أفغانستان - باكستان للتجارة العابرة في تموز/يوليه تطوراً هاماً سيسر تحقيق الإمكانات الاقتصادية الكاملة لهذين البلدين.

إن التحديات الإنمائية التي تواجهها أفغانستان تتطلب دعماً مستداماً وطويل الأجل من قبل المجتمع الدولي. والقيام بجهد مدني منسق جيداً وتوفر له الموارد الكافية أمر في غاية الأهمية للتغلب على هذه التحديات. وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لدورها المستمر في تيسير وضع برنامج متسق بقيادة أفغانية في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية. ونعتقد أن لهذا الدور أهمية حاسمة لنجاح عملية كابول التي سيتولى الأفغان من خلالها القيادة الكاملة والملكية الكاملة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم

بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/463)، وكذلك للممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية القيمة. كما أود أن أشكر معالي السيد زلمي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، على إسهامه القيم في مناقشة اليوم.

وتشيد البوسنة والهرسك بعمل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية وبجهودهما الملتزمة في تنظيم انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية على الرغم من البيئة الأمنية الصعبة والتحديات اللوجستية. ونحث لجنة الشكاوى على مواصلة التحقيق في الشكاوى بطريقة مستقلة تماماً بغية وضع حد لأي ادعاءات بحدوث تزوير. وفضلاً عن ذلك، نلاحظ الدور الهام الذي اضطلعت به قوات الأمن الأفغانية في كفالة توفير بيئة آمنة للناخبين. غير أنه يجزنا ما سمعناه من أنباء عن سقوط خسائر بشرية في هجمات

نلاحظ مرة أخرى مع الشعور بالقلق أن الحالة الأمنية في بعض أنحاء أفغانستان استمرت في التدهور رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ويظل انعدام الأمن هذا عقبة رئيسية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وإذا لم تتم السيطرة على انعدام الأمن هذا، فسوف يظل يلقي بظلاله على التقدم الذي أحرزته الحكومة وأحرزه الشعب الأفغاني حتى الآن.

وثمة حاجة إلى الإبقاء على زخم الجهود التي تبذلها أفغانستان لتحقيق السلام وإعادة الإدماج، وهي الجهود التي ينبغي أن تلقى الدعم من المجتمع الدولي. وانعقاد مؤتمر كابول في ٢٠ تموز/يوليه كان تطوراً سياسياً كبيراً في أفغانستان. وأثبت المؤتمر أن هناك اهتماماً مشتركاً من المجتمع الدولي لمساعدة حكومة وشعب أفغانستان في التغلب على تحديات التنمية الوطنية.

ونرحب بنتيجة المؤتمر، وخاصة الالتزامات الرئيسية التي قطعتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لإطار البرامج الوطنية ذات الأولوية التي قدمتها الحكومة الأفغانية. وينبغي للمجتمع الدولي جعل مساعده الإنمائية متوائمة مع البرامج الوطنية ذات الأولوية التي سيكون تنفيذها في الوقت المناسب ضرورياً للحفاظ على زخم عملية كابول.

وعلى الرغم من تهديدات حركة طالبان والهجمات التي استهدفت تعطيل الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر، فإنه مما يثلج صدورنا أن نلاحظ الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة الأفغانية.

والمبادرات التي تتولاها أطراف إقليمية تتوفر لها أفضل فرص للنجاح في معالجة الشواغل التي تتجاوز الحدود الوطنية. ونحث الحكومة الأفغانية على مواصلة تعاونها مع البلدان المجاورة استناداً إلى الرغبة المشتركة في تعزيز الجهود

الاقتصادي، ومن ثم تعزيز العلاقات السلمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمحادثات الثنائية الجارية بين الحكومتين الأفغانية والباكستانية ونشجعها، وكذلك بمشاركة الرئيس كرزاي في اجتماع القمة الثلاثي الرابع المعقود في طهران في ٥ آب/أغسطس والاجتماع المعقود في سوتشي، روسيا، في ١٨ آب/أغسطس من العام الحالي.

وما زالت البوسنة والهرسك تشعر بقلق بالغ حيال التكلفة البشرية المتزايدة للصراع الدائر. وفي الواقع، فإن نتائج التقرير عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في أفغانستان، الصادر عن بعثة الأمم المتحدة، تدعو إلى أشد الجزع. وقد علمنا بقلق بالغ أن الخسائر البشرية من الأطفال والنساء الأفغان زادت زيادة كبيرة خلال العام المنقضي. ومن ثم، نطالب بإعطاء أولوية متقدمة بصورة عاجلة لاتخاذ تدابير فعالة لحماية المدنيين الأفغان. وغني عن البيان أننا نؤيد تماما المبادرات الهادفة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان.

كما نشعر بقلق عميق إزاء زيادة الارتكان بالمخدرات بين سكان أفغانستان وإزاء النتائج الواردة في الدراسة الاستقصائية بشأن تعاطي المخدرات في أفغانستان لعام ٢٠٠٩. وندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني إلى زيادة جهودها في مجال منع المخدرات وعلاج الارتكان بالمخدرات باعتبار ذلك عنصرا هاما في برامج الرعاية الصحية والتنمية.

وختاما، تهنيئ البوسنة والهرسك العاملين في بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص دي ميستورا على عملهم الدؤوب وتفانيهم. كما نعرب عن تأييدنا الكامل لإنشاء مكتب دعم ومركز لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وتحقيق الاستمرارية في تصريف الأعمال والارتقاء المقرر بالمكاتب الحالية، مما سيعزز أنشطة البعثة في دعم

على مراكز الاقتراع على الرغم من جهود قوات الأمن. وبينما نرحب بمشاركة ٣٩٧ مرشحة في الانتخابات، فإننا ندين بشدة أعمال التخويف والعنف ضد مرشحات بعينهن وضد العاملين في حملاتهن الانتخابية.

ورحبنا بعقد مؤتمر كابول في ٢٠ تموز/يوليه تحت الرئاسة المشتركة للحكومة الأفغانية والأمم المتحدة. وقد كان ذلك المؤتمر ذا أهمية حاسمة لتحقيق تقدم في عملية كابول، وهو ما يبرز الحاجة إلى تولي الأفغان زمام أمورهم في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية الاجتماعية باعتبار ذلك شرطا مسبقا ضروريا لاستدامة أفغانستان. وعلى ضوء ذلك، نؤيد تماما الاستراتيجية المصممة لنقل زمام المسؤولية الرئيسية عن المسائل الأمنية على أساس كل مقاطعة على حدة.

والبرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج يمثل طريقا واعدا إلى الأمام باتجاه إيجاد بيئة أمنية يعمها السلام. ونشيد بإنشاء لجان البرنامج ونشجع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص دي ميستورا لكفالة التمثيل الواسع للجماعات الدينية والعرقية وللمجتمع المدني، بما في ذلك المرأة، في المجلس الأعلى للسلام التابع للبرنامج.

وبخصوص القائمة الموحدة للأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير جزائية، نؤيد رفع أسماء الأفراد والكيانات من القائمة وفقا للمبادئ التوجيهية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) والذي يتضمن إجراءات واضحة لإدراج أفراد وكيانات في القائمة الموحدة ولرفع أسمائهم منها. وفي غضون ذلك، تعيد البوسنة والهرسك التأكيد على أهمية إنهاء الإفلات من العقاب وتقديم جميع الأشخاص الذين يزعم ارتكابهم جرائم إلى العدالة. وهذا شرط هام لإحلال سلام مستدام وتحقيق المصالحة المجتمعية.

والحوار والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ضروريان لمعالجة الشواغل الأمنية وزيادة التعاون

وبينما ننتظر إعلان النتائج الكاملة والنهائية للانتخابات، يمثل التحدي الذي يواجه الزعماء السياسيين لأفغانستان في كفالة ألا تذهب جهود الشعب وتضحياته سدى. ولذلك ينبغي للنتائج أن تعبر عن إرادة الشعب. وفي هذا الصدد، نحث على إجراء تحقيق شامل بشأن جميع الشكاوى التي قدمت إلى لجنة الطعون الانتخابية. وينبغي للإعادة الجزئية لفرز الأصوات في سبع مقاطعات من ٣٤ مقاطعة، التي أمر بها بالأمس، أن تجري بكل عناية. ونحث الأطراف المتظلمة على التصرف بحذر وأن تسعى للجوء إلى القنوات القانونية للانتصاف. كما نشجع لجنة الطعون الانتخابية على تطبيق الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة وعلى تسوية جميع المخالفات والشكاوى في الوقت المناسب ووفقا للقانون.

إن تسوية المأزق السياسي بشأن الترشيحات المتبقية لمجلس الوزراء، وفقا لما اتفق عليه في اجتماع مجلس السلام، أمر مهم بالقدر نفسه من أجل ترسيخ العملية الديمقراطية في أفغانستان. إننا نحث السلطتين التشريعية والتنفيذية على تسوية هذا المأزق بسرعة.

ولدعم المصالحة والتسوية السياسية، ينبغي أن تستمر المفاوضات والحوار بين الأطراف. ولذا نأمل أن يعطي تعيين الحكومة لأعضاء مجلس السلام الأعلى - المؤلف من أمراء الحرب وشيوخ القرى والنساء - في يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر، زخما لعملية المصالحة في البلد.

وتشاطر نيجيريا الأمين العام قلقه حيال الوضع الأمني المتدهور في أفغانستان. إن وقوع ما يزيد على ٣٠٠ هجوم في الفترة التي سبقت الانتخابات وخلالها قد أكد خطورة الحالة الأمنية في البلد. فقد جرى تفجير مراكز الاقتراع في كونار وخوست وقندهار، وشنت هجمات بالصواريخ على المناطق المأهولة في نانغرهار وكونار،

عملية السلام الأفغانية وتحسين الحياة اليومية للشعب الأفغاني.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في أفغانستان، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية التي أجريت مؤخرا. كما أود أن أرحب بمعالي السيد زلماي رسول في جلسة المجلس اليوم. وسأقتصر في مداخلتي على مسائل التطورات السياسية والانتخابات والأمن والتنمية الاقتصادية والبعد الإقليمي.

نهني أفغانستان حكومة وشعبا على إجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي ظل تنافس عدد كبير من المرشحين على الكثير من المقاعد البرلمانية، فإن تحديات إجراء الانتخابات البرلمانية في مواجهة التهديدات بالعنف من جانب المتمردين العنيدين كانت جسيمة تماما. ومن ثم، تشيد نيجيريا بشجاعة الشعب الأفغاني وقدرته على التحمل في تحدي الصعاب وممارسة حقوقه، وتلاحظ أن الأفغان أظهروا تصميمهم على توطيد دعائم الديمقراطية الناشئة في البلد بالإقبال بأعداد كبيرة على مراكز الاقتراع على الرغم من التهديدات والتخويف. وزيادة مشاركة المرأة، وخاصة النساء اللواتي يسعين إلى شغل المناصب بالانتخاب، هو دليل آخر على الالتزام المستمر بالديمقراطية.

ونثني على اللجنة الانتخابية المستقلة لإدارتها العملية الانتخابية وتيسيرها لها. كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتوفيرها التدريب والدعم التقني واللوجستي المطلوب لإجراء الانتخابات.

وفي الختام، تعرب نيجيريا عن تقديرها لموظفي وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تفانيهم، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، على التزامه بجهود السلام في أفغانستان.

السيدة دانلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المقتدرة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أرحب بيننا بوجود معالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، وأشكره على بيانه.

واليوم، أود أن أقدم بتهنئة خاصة إلى الشعب الأفغاني، الذي تحدى مرة أخرى تهديدات الإرهابيين وصوت في انتخابات الولسي جيرغا التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر. إن مجرد إجراء الانتخابات والتحسين الذي تجلّى في تنظيمها يمثلان تطوّر هامين. إن العدد اللافت للمرشحين والحملة الانتخابية النشطة يشهدان على تصميم الشعب الأفغاني على توطيد الحكم الديمقراطي.

ومع ذلك، فإننا قلقون حيال التقارير عن أعمال العنف والتهريب التي منعت مراكز الاقتراع من فتح أبوابها ومنعت النخب من المشاركة. وتدين البرازيل هذه الأعمال، وكذلك توجيه عبارات التحقير إلى النساء المرشحات. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة بدون تأخير.

وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة في العملية الانتخابية، يجب السماح للجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الطعون الانتخابية ومكاتبها في المقاطعات القيام بواجبهما طبقاً للتشريع الأفغاني وبعيدا عن أي تدخل.

ولسوء الطالع، فإن العنف الذي برز خلال الانتخابات قد عكس تزايد انعدام الأمن في البلد. إننا

مما أسفر عن مقتل عدد من السكان المدنيين. وبالأمر، أكدت وزارة الداخلية في أفغانستان وقوع هجوم انتحاري أدى إلى مصرع السيد محمد كاظم الله يار، نائب محافظ مقاطعة غانزي، بالإضافة إلى مصرع خمسة أشخاص آخرين في هجوم مباشر على سيارته. وتستلزم هذه التحديات الأمنية مواصلة تعزيز قدرات الدولة واستعداد الحكومة فيما تستعد لتولي مسؤوليات إنفاذ القانون في البلد بحلول عام ٢٠١٤.

وتكرر نيجيريا تأكيد دعمها لخطة عمل الحكومة، وتحت المجتمع الدولي على مواءمة موارده وأنشطته على نحو يدعم برامج وأولويات الخطة. وينبغي إيلاء الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية، لأنها ستؤدي إلى تنشيط العمالة وستساعد الحكومة الأفغانية على بناء اقتصاد قابل للاستمرار، وقائم على الاكتفاء الذاتي، وأقل اعتمادا على المعونة الخارجية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم الحكومة في الوفاء بالتزامها من جديد، الذي قطعت في مؤتمر كابول، باتباع المسار المزدوج للأمن والمساءلة الفعالة أمام الشعب. وينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات ملموسة لكفالة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتعزيز المساءلة والتمسك بسيادة القانون وإصلاح نظام العدالة.

إن زيادة التعاون بين أفغانستان وجيرانها بشأن الجريمة عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب الأسلحة والاتجار بالبشر تثبت أهمية البعد الإقليمي في مواجهة التحديات التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، نثني على إنشاء الفريق الأساسي الرفيع المستوى لوضع إطار للتعاون فيما بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والبنك الإسلامي للتنمية. كما نرحب بتعاون بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع هذه الجهود.

الأعلى، ونخطط علماً بتعيين الرئيس كرزاي لأعضاء المجلس مؤخرًا، بما في ذلك تعيين عدد من النساء. إن تمثيل الأفغان من جميع المناطق والخلفيات العرقية ومنظمات المرأة والمجتمع المدني يمثل ضماناً هامة لكفالة ألا تتحقق عملية المصالحة على حساب الحقوق التي تمت استعادتها مؤخرًا.

كما أن جهود المجلس المشترك للتنسيق والرصد الهادفة إلى مواءمة لجانته الدائمة بشكل أوثق مع مجموعات عناصر استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية تمثل خطوات هامة أخرى في دفع عملية كابول قدماً، ولا سيما فيما يتعلق باتساق المعونة. وفي هذا الصدد، فإن وفدي سيغدو ممتناً لو تضمنت التقارير القادمة مزيداً من المعلومات عن تنفيذ برامج الأولويات الوطنية الأفغانية، وعن وفاء مجتمع المانحين في لندن وكابول بالتزاماتهم بشأن المعونة المقدمة للميزانية وإعادة مواءمة المعونة المقدمة خارج الميزانية.

والبرازيل تتفق تماماً مع تقييم الأمين العام بأن عملية كابول لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت لها نتائج ملموسة على المستوى المحلي وعلى نطاق البلد. ونشني على جهود بعثة الأمم المتحدة لدعم مواءمة البرامج وخطط العمل دون الوطنية مع برامج الأولويات الوطنية، إلى جانب بناء القدرات على مستوى المقاطعات والبلديات. وجعل الإدارات دون الوطنية أكثر تمثيلاً للواقع المحلي وأكثر تمكناً من توفير الحكم والتنمية أمر أساسي لبناء الاستقرار في أفغانستان.

إن تطوير الزراعة يكتسي أهمية بالغة في المساعدة على إرساء أسس الازدهار والسلام في أفغانستان. ولا نغالي بالتشديد على الدور الهام للزراعة في القضاء على محاصيل الخشخاش أو الحد منها وتقليص الاتجار بالمخدرات، على سبيل المثال.

نلاحظ بقلق بالغ أن انتخابات عام ٢٠١٠ باتت أكثر الانتخابات عنفاً في أفغانستان منذ بدء العمليات العسكرية الحالية. ويجزنا بصفة خاصة وقوع الخسائر في الأرواح التي تكبدها المدنيون. إن الزيادة في عدد الضحايا الأطفال بنسبة ٥٥ في المائة يمثل أمراً مقلقاً للغاية. وتثني البرازيل على جهود القوى المؤيدة للحكومة من أجل الحد من الضحايا المدنيين، الذي يشكل حالياً ١٢ في المائة من العدد الإجمالي.

وعلى أية حال، يتعين القيام بالمزيد من العمل، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة الضحايا الناجمة عن حوادث تصعيد استخدام القوة الذي شهد ارتفاعاً كبيراً. إن التقدم المستمر في العمليات العسكرية وفي الانتقال إلى زيادة المسؤولية الأفغانية عن الأمن يشكل عنصراً هاماً في أي استراتيجية لعكس مسار الاتجاهات الحالية. إن عملية إضفاء الطابع الأفغاني على الأمن المستندة إلى الظروف تكمن في صميم الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندون وكابول. وعليه، أسعدنا ما أفادت به التقارير حول التقدم الجاري إحرازه في تدريب عناصر الأمن الأفغان وفي تعزيز التوازن العرقي والإقليمي وإعداد القوات العسكرية وقوات الشرطة في مجال حقوق الإنسان.

ويجب تزويد القوات الأفغانية بمتطلبات التمكين والمعدات اللازمة لأداء مهامها في ظل بيئة حافلة بالتحديات. إن التعزيز المستمر للملكية أفغانستان لأمنها يتطلب أيضاً المحافظة على السيادة الأفغانية وسلطانها الرقابية على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة على التراب الأفغاني.

إن التقدم المستمر يشكل عنصراً أساسياً لجوانب التقدم الأخرى في عملية كابول، ولا سيما المصالحة وإعادة الإدماج، والبعد الإقليمي وإنجاز الحوكمة والتنمية للشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء مجلس السلام

وكان تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في الوقت المناسب أمراً أساسياً الأهمية. ونرحب بالخطوات الملموسة الأولى التي اتخذتها الحكومة الأفغانية. وتحقيق أقصى درجات الملكية والتمكين للشعب الأفغاني في القطاعين السياسي والأمني سيكون محورياً لاستقرار البلد في الأجل الطويل. ولن تنجح عملية كابول إلا إذا شملت كل شرائح المجتمع الأفغاني. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، في عملية كابول، ونشجعها على مواصلة هذه الجهود.

إننا نؤمن إيماناً قوياً بأن عملية كابول يجب أن يكون لها عائد سلام بالنسبة للشعب الأفغاني. فتحسين الظروف المعيشية وإيجاد فرص مستدامة لكسب الدخل سيساعد على احتواء نفوذ الجماعات المتطرفة. ومن المهم زيادة الفرص والاستفادة من الدور القيم للنساء والفتيات الأفغانيات. ولا بد لنا أيضاً من معالجة الزيادة الكبيرة في الحوادث الإجرامية في أفغانستان. وينبغي دعم سلطات إنفاذ القانون وجميع من يمكنهم مواجهة هذا التحدي الناشئ للمدنيين.

لقد كان إجراء الانتخابات البرلمانية علامة بارزة أخرى في العملية الديمقراطية لبناء الدولة. وربما يكون الوقت مبكراً جداً لتقييم شامل، إلا أننا نود أن نثني على اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة الأمم المتحدة لتحسينات الملموسة التي تجلت في الإعداد للانتخابات. لقد عقدت تلك الانتخابات في ظروف صعبة حقاً، والملايين من المواطنين الأفغان الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع متحدين تهديدات طالبان وحملات التخويف يستحقون كل احترامنا. وكان مما يبعث على السرور بصورة خاصة تلك المشاركة الكبيرة للشباب الأفغاني. ونتوقع الآن أن تقوم الهيئات الانتخابية الأفغانية بمعالجة جميع البلاغات المقدمة عن المخالفات

والبرازيل ملتزمة بتعزيز إسهامها في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. والقرار الذي اتخذته حكومة بلدي مؤخراً بفتح سفارة مقيمة في كابول دليل عملي على ذلك. إلا أننا لن ننتظر ذلك حتى نكتف تعاوننا مع أفغانستان. فبالأمس تحديداً، غادرت أفغانستان بعثة فنية بقيادة وكالة التعاون البرازيلية بعد عقد اجتماعات مكثفة لتحديد مجالات للتعاون الفني في الزراعة واستخراج الأحجار الكريمة وقطعها وصقلها. وقد نظمت البعثة بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية لضمان أن يكون تعاوننا متسقاً تماماً مع الأولويات الأفغانية.

وفي إطار المحافل الدولية، ولا سيما مجلس الأمن، ومن خلال تواجد قوي في كابول ودفعة متجددة في علاقتنا الثنائية، تظل البرازيل مستعدة للعمل مع الشعب الأفغاني وحكومته نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

السيد ماير - هارتيغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):

أود بدوري أولاً، أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى عمله الحافل بالتحديات على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أرحب بوزير الخارجية رسول في مجلس الأمن. لقد استمعنا باهتمام كبير إلى إسهامه الهام في مناقشة اليوم ونحن ممتنون له على ذلك.

والنمسا تؤيد البيان الذي سيدي به وفد الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

إننا نهنئ حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة على إعدادهما الناجح وتنظيمهما لمؤتمر كابول قبل شهرين. كان هذا الحدث التاريخي إشارة هامة إلى أن أفغانستان مستعدة وقادرة على الاضطلاع بالمسؤولية عن أمنها وتنميتها.

البشرية بين المدنيين. فعدد الضحايا من النساء والأطفال سجل زيادة كبيرة مقارنة بالعام الماضي. والعناصر المناوئة للحكومة - وأود أن أشدد على ذلك - مسؤولة عن سقوط الأغلبية الكبيرة من الوفيات والجرحى بين المدنيين. إن وسائل الحرب التي تستخدمها تلك العناصر - الاستخدام المكثف للأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية، واتخاذ المدنيين دروعاً بشرية، وتجنيد الأطفال وحملات الاغتيال التي تستهدف مواطنيهم - تمثل انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ولا بد من مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وغيرها من الجرائم المرتكبة في الماضي. ولا بد كذلك من توفير أشكال من المساعدة الفعالة للضحايا.

من جهة أخرى، فإن الانخفاض الملموس في عدد الضحايا بين المدنيين نتيجة لعمل القوات الموالية للحكومة تطور نرحب به. ونرحب كذلك بالجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمعالجة حالة الأطفال المتضررين من الصراع المسلح، ولا سيما بدء عمل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وإعلان الحكومة عن نيتها وضع خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال.

أخيراً، نود أن نحيي جهود الممثل الخاص في دعم المبادرات الإقليمية والتعاون الإقليمي من أجل جمع كل الأطراف الفاعلة في المنطقة حول الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار والازدهار والسلام الدائم في أفغانستان والمنطقة.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور معالي السيد زلمي رسول، وزير خارجية أفغانستان.

والشكاوى بالكامل وبصورة موضوعية وشفافة. وبعد ذلك، سيكون من الضروري أيضاً إجراء إصلاح انتخابي شامل وطويل الأجل.

إننا نقدر الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية لطرح حل سياسي من خلال إطلاق وتنفيذ برنامج السلام والمصالحة. وفي نفس الوقت، يجب أن تبذل كل الجهود لضمان عدم التضحية بمن يتحملون وطأة الصراع القائم بالفعل، وعدم المساس بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والأطفال، في غضون عملية المصالحة.

ونحن نشكر الممثل الخاص على دعوته إلى تمثيل واسع للجماعات الدينية والعرقية والنساء في تنفيذ البرنامج. ونشجع بعثة الأمم المتحدة بقوة على مواصلة إبلاغ المجلس بما يستجد من تطورات، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

أثناء بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى أفغانستان، أبدت السلطات الأفغانية والجمهور اهتماماً كبيراً باستعراض القائمة الموحدة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، التي أشرف برئاستها. ويسرنا أن هذه العملية قد اكتملت مما أتاح استكمالاً واسعاً للقائمة. وفي نفس الوقت، تظل القائمة الموحدة وثيقة حية. ولذلك، لا بد لنا من الاستمرار في العمل كيما تعكس القائمة التهديدات الحقيقية، وهذا يعني إزالة البنود التي لم تعد ذات أهمية وأن تعكس القائمة التهديدات الجديدة. وسيتطلب هذا، بالطبع، استمرار التعاون الوثيق بين اللجنة والسلطات الأفغانية، وسأبذل قصارى جهدي لتشجيع هذا التعاون خلال المدة المتبقية من ولايتي كرئيس للجنة ١٢٦٧. إن التقرير الأخير لبعثة الأمم المتحدة عن حماية المدنيين يبين تصاعد التكلفة البشرية للصراع. فقد شهدت الأشهر الستة الأولى من العام الحالي زيادة كبيرة في الخسائر

تصغي الحكومة إلى آراء شعبها وأحزابها السياسية حتى يكون من الممكن توسيع الأساس السياسي للمصالحة.

ويتطلب السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان أيضا المشاركة والدعم المستمرين من المجتمع الدولي، الذي ينبغي له، على أساس احترام استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية، أن يوفي بالتزامات المساعدة التي قطعها على نفسه حيال أفغانستان. تلك المساعدة ينبغي أن تكون متفقة مع استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وينبغي أن تحترم الأولويات المحددة من قبل البلد نفسه. وينبغي لنا أيضا أن نواصل تقديم المساعدة للحكومة الأفغانية لتعزيز قدرات أمنها الوطني والتعجيل ببناء قوات الشرطة والأمن. وتؤيد الصين مواصلة دور التنسيق المركزي للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تيسير تعمير أفغانستان على نحو سلمي.

ويتتاب الصين بالغ القلق من تدهور الحالة الأمنية في البلد ومن تزايد عدد الحوادث الأمنية. ولدينا قلق من تزايد الإصابات في صفوف المدنيين الأبرياء. ونرى أن نقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة الأفغانية يجب أن يقوم على أساس كفالة أمن واستقرار البلد. ونأمل في أن تفعل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المزيد لحماية المدنيين في إطار ولايتها.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه بالسلم والاستقرار في أفغانستان. ونشكر أيضا السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، الذي أصغينا إلى بيانه باهتمام.

إن تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2010/463)، الذي يبين زيادة تبلغ ٦٩ في المائة في الحوادث الأمنية مقارنة بالسنة الماضية،

وتهنئ الصين أفغانستان على الإجراء الناجح للانتخابات البرلمانية في ١٨ أيلول/سبتمبر. كان ذلك حدثا عظيما في الحياة السياسية الأفغانية وهو يشكل خطوة هامة صوب تحقيق أفغانستان التي يديرها الأفغان وصوب التعمير السلمي. ونقدّر تقديرا كبيرا الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها الحكومة الأفغانية في حالة بالغة الصعوبة والتعقد، ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دعمها ومساعدتها للبلد. ونأمل في أن يزيد الشعب الأفغاني، عن طريق هذه الانتخابات، من تعزيز توافق الآراء بغية التحقيق المبكر للمصالحة والسلام والتنمية.

إن عملية التعمير السلمي في أفغانستان تمر الآن بمرحلة انتقالية حرجة حافلة بكثير من التحديات. في تموز/يوليه عُقد بنجاح مؤتمر كابول بشأن أفغانستان. وذلك المؤتمر الدولي - وهو الأول الذي عُقد في أفغانستان - كان هاما: كان خطوة هامة في عملية كابول وأثرى وعزز الشراكة بين أفغانستان والجهات الدولية الشريكة لها في النهوض بعملية تعمير البلد. وفي مرحلته التالية يجب أن يركز عمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على تنفيذ البلاغ المعتمد في مؤتمر كابول بشأن أفغانستان.

إن السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان تتطلب الملكية والقيادة من قبل حكومة وشعب ذلك البلد. إننا نؤيد جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى بناء قدراتها على ممارسة السيطرة في كل أرجاء إقليمها. ومن أجل تحقيق تقدم جديد ينبغي أن يستمر العمل بطريقة متوازنة في مجالات التنمية الاقتصادية والسلامة والأمن والمصالحة الوطنية والحكم وسيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات. ونشجع الحكومة والشعب أيضا على اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. ونؤيد السلام الأفغاني وبرنامج إعادة الإدماج الذي وضعته الحكومة، ونأمل في أن

بغرض تحديد المستفيدين على الأمد القصير والمتوسط. ونعتبر أن احتمالات النجاح لهذه العملية سيعززها تنفيذ العملية وفقا لرؤية شاملة تشمل النساء وأعضاء الأقليات العرقية والدينية.

ونعتبر زيارة فريق الرصد لأفغانستان إيجابية، وهو الفريق العامل بتوجيه اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والمكلف باستعراض القائمة الموحدة التي تشمل الأفراد الخاضعين للجزاءات، مع مراعاة أن عملية الحذف من القائمة تجري وفقا لبرنامج السلام وإعادة الإدماج الذي وضعتة الحكومة الأفغانية و يحظى بتأييد المجلس.

إن عمل السفير دي ميستورا، بصفته رئيسا مشاركا لمجلس التنسيق والرصد المشترك، ما انفك ذا قيمة كبيرة على نحو خاص في كفالة الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر لندن وكابل وفي تيسير تنفيذ برامج المصالحة الأفغانية.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نعيد التأكيد على أن الشرط الذي لا غنى عنه لإحلال السلام المستدام في أفغانستان هو تنفيذ عمليتي العدالة والمساءلة. وهذا يشمل محاربة الفساد والجريمة المنظمة، وبخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ويود وفدي أن يكرر دستورته بالقلق البالغ حيال العدد الكبير من الأطفال الذين قتلوا أو أصيبوا في أعمال العنف المتصلة بالصراع، الذي زاد ما بين عام ٢٠٠٩ والوقت الراهن بنسبة ٥٥ في المائة. وهذا إضافة إلى العنف الجنسي الذي ارتكب ضد الأطفال في البلاد، لا يزال يشكل ذلك ظاهرة عامة. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، وبخاصة قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

يقوض ثقة السكان المدنيين بمؤسساتهم وجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة على أرض الواقع. إن التكاليف البشرية والمادية والسياسية المرتفعة التي تتحملها أفغانستان والوجود الدولي على أساس يومي تشير إلى الحاجة الحتمية إلى تكميل الإجراءات العسكرية بحوار حقيقي وشامل وإقليمي التركيز لمواجهة حلقة العنف الراهنة.

إن العملية السياسية، المدعومة بالجهود العسكرية، ينبغي أن تمضي دائما في نفس الاتجاه بقيادة أفغانية وبالمدعم الدولي الضروري. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الرئيس كرزاي، إنشاء لجنة للسلام من أجل الحوار مع حركة طالبان.

وفي ضوء التخفيض القادم لقوات الولايات المتحدة في البلد، فإن الخطوة الانتقالية المشتركة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية ذات أهمية رئيسية. إن رصد بعثة الأمم المتحدة لتلك الخطوة بغية تعزيز القيادة الحكومية والملكية الوطنية في كل أرجاء البلد ينبغي أن يشير بتراهة إلى ما إذا كانت الحكومة تمتلك الموارد البشرية والسياسية والمالية اللازمة لأن تستأنف مسؤولياتها الأمنية استئنافا كاملا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان أن إيقاف أو تخفيض النشاط العسكري لن يضمن بحد ذاته الأمن، على الرغم من أن الأمن والاستقرار هما أشد احتياجات أفغانستان إلحاحا.

وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز الحوار السياسي والتخطيط العام في أفغانستان، نشيد بعقد مؤتمر كابل في ٢٠ تموز/يوليه. إنه يمنح زحما لعملية سيتمكن بها الأفغان تدريجيا من استئناف المسؤولية عن أمنهم وحكمهم وتمييزهم الاقتصادية والاجتماعية. ونرحب بإجراءات الحكومة للمضي قدما بهذه العملية؛ لقد بدأت بتقديم التفاصيل بشأن ٢٣ برنامجا وطنيا تحظى بالأولوية وعُرضت في مؤتمر كابل

ظهرت في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩. كما أن نسبة المشاركة المشجعة، ترشحا واقتراعاً، في هذه الظروف الصعبة، وخاصة من ناحية النساء، تظهر مدى انخراط الأفغان في العملية الديمقراطية. غير أن الحالة الأمنية لا تزال العائق الرئيسي، إن من ناحية تهديد المرشحين والعاملين في الحملات الانتخابية وصولاً إلى قتلهم، أم لجهة عدم تمكن الناخبين من ممارسة حقهم بالاقتراع. ويشكل الغش والمخالفات تحدّين لا يقلان أهمية عن الأمن ولذلك دور لجنة الشكاوى الانتخابية رئيسي للحد من مفاعيلهما. وقد تردد على مسامعنا أخبار غير إيجابية عن التجاوزات التي شهدتها العملية الانتخابية.

ثانياً، إيماناً منا بأن الحل السياسي هو طريق إنهاء الأزمة التي تتخبط فيها أفغانستان، بشكل يضمن مشاركة حقيقية للأطراف الأساسية في الحكم، بدون عزل أحد كون الحلول الجزئية ستكون غير قابلة للحياة، ندعم عملية المصالحة والاندماج ونشدد على ضرورة تطبيق مقررات مؤتمر كابل المعقود في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ في الإطار الزمني المحدد لها على أن تشمل كل فئات المجتمع الأفغاني، وعلى كل الأراضي. فالمؤتمر هذا يشكل التزاماً مزدوجاً يتمثل من ناحية بالتزام الحكومة تجاه شعبها بتحسين الأمن والحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة المخدرات، ومن ناحية أخرى، بتعهد المجتمع الدولي بدعم الحكم الوطني في أفغانستان بمختلف الوسائل كي يتولى زمام القيادة بشكل فعال.

ثالثاً، نكرر إدانتنا العمليات الإرهابية، وننظر بقلق إلى عدم تحسن الوضع الأمني في أجزاء متعددة من البلاد، إذ ارتفع العدد الإجمالي للحوادث الأمنية، بشكل ملحوظ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما أدى إلى ارتفاع عدد القتلى وخاصة المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال الذين يتحملون وطأة النزاع على نحو متزايد.

أما بخصوص الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر، نود أن نشيد بجميع الجهود التي بذلتها الحكومة، وبالدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجتمع الدولي، في إجراء هذه الانتخابات. وندين بأقوى العبارات الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف التي ارتكبها طالبان والقاعدة والعناصر الأخرى المناوئة للحكومة، التي سعت إلى زعزعة العملية وحدت من قدرة المواطنين على التصويت في بعض أجزاء البلاد. ونشعر بالقلق على نحو مماثل حيال التقارير عن وقوع مخالفات أثناء الانتخابات. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تقوم لجنة الشكاوى الانتخابية بالنظر بدقة في الشكاوى التي تلقتها، كي تسهم النتائج النهائية، التي ينبغي أن تصدرها اللجنة الانتخابية المستقلة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، في مصداقية وشرعية هذه الانتخابات.

وينبغي لهذا الجهد الذي يستحق الثناء أن يكون بلا شك لفائدة الديمقراطية الأفغانية والاستقرار في البلد المنطقة.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أشكر سعادة

الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن الحالة في أفغانستان وأثارها على السلم والأمن الدوليين وأن أشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2010/463) السيد ستيفان دي مستورا، على جهوده وعلى الإحاطة الشاملة التي قدمها واسمحوا لي أن أرحب بمعالى السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، وأن أشكره على مداخلته الهامة؛ كما أود أن أبدي الملاحظات التالية: أولاً شكلت الانتخابات النيابية التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر محور اهتماماتنا كونها محطة أساسية للديمقراطية وامتحاناً للمؤسسات الانتخابية الأفغانية والمجتمع الدولي. ومن الحق الترحيب بالتدابير اللوجستية والفنية التي اتخذت للمساعدة على تأمين انتخابات شفافة وحرّة، وتفادي الثغرات التي

بكل ما في وسعها لتعزيز المصالحة الوطنية، لا سيما بمد اليد إلى الجماعات المهمشة الراغبة في المشاركة في الحوار وفي أن تصبح جزءاً من عملية السلام وإعادة الإعمار.

ومن جانبه، قام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ببذل الجهود في شكل تقديم المساعدة الانتخابية، وإصلاح القطاع الأمني وفي تدريب وتجهيز قوات الأمن والدفاع الأفغانية. وفيما يتعلق بالمعونة الانتخابية بصورة خاصة، شرعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بنفسها في تقديم الدعم لمختلف العمليات الانتخابية، لا سيما الانتخابات البرلمانية الأخيرة. ويأمل وفدي أن تنشر نتائج الانتخابات بعد النظر في الشكاوى المقدمة من الأطراف المختلفة.

وعلاوة على ذلك، وكما قال السيد دي ميستورا، أجريت انتخابات شاملة شملت، في جملة أمور، المشاركة الواسعة للمرأة. وعملت وكالات الأمم المتحدة، من جانبها، بمجد لمساعدة السكان المحتاجين ولنقل اللاجئين الذين عادوا إلى البلد ويرغبون في العودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

لكن يبدو أن هذه الجهود بددتها الوحشية غير المسبوقه للإرهابيين الذين يسعون إلى فرض إرادتهم. من الواضح، أن الحالة الأمنية الحالية غير المستقرة تقوض بدرجة كبيرة جهود الحكومة للاستقرار وتهدد، في الأجل الطويل، بفقدان مصداقيتها في نظر السكان. ولذلك السبب ندعو إلى زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة الدوليين، سواء الثنائيين أو المتعددي الأطراف، والسلطات الأفغانية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز الدعم اللوجستي والمالي المقدم لقوات الأمن والدفاع الأفغانية بغية بناء قدراتها التشغيلية.

يتذكر الأعضاء، أن المجلس لاحظ، خلال بعثته الأخيرة إلى أفغانستان - البعثة التي قدمتموها بأنفسكم، سيدي، باقتدار - الطابع المعقد للتحديات الأمنية في البلد.

رابعا، نشدد على أهمية التعاون الإقليمي ودعم دول الحوار نظراً لترابط الوضع في أفغانستان مع محيطها، فلذلك مردود أمني واقتصادي، ومن ضمنه مكافحة المخدرات، كونها من وسائل تمويل الإرهاب الأساسية. ولا شك أن إحلال السلام في أفغانستان يساهم في تحقيق مصالح جميع الدول المجاورة.

السيد مونغار - موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بدوري، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد ستافان دي ميستورا، الذي يسرني أن أراه وأستمع إليه مرة أخرى وهو يشرح الحالة في أفغانستان. وإذ شاهدته مؤخراً وهو يعمل في الميدان، فإنني أقدر أهمية آرائه وتحليلاته. وأرحب أيضاً بسعادة السيد زلمي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، وأشكره على بيانه.

وعلى غرار الذين أخذوا الكلمة قبلي، أود أن أرحب بنجاح الانتخابات البرلمانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر. لقد كان إجراء الانتخابات، بالرغم من التهديدات الإرهابية الخطيرة، دليلاً ثابتاً على شجاعة الشعب الأفغاني وعزمه على أن يطوي صفحة مظلمة في تاريخه ويعيش في مجتمع منظم في مناخ من السلام. ومع ذلك، وإلى جانب هذا الالتزام من شعب أفغانستان والحكومة الأفغانية بالعمل نحو السلام، فإننا نشجب استمرار المتمردين في العثور على طرق جديدة لإلحاق الضرر ومضايقة قوات الأمن الأفغانية والقوات الدولية والسكان المدنيين في جميع أنحاء البلد.

ومع ذلك، تشير المؤتمرات والمحافل الدولية المختلفة المعقودة إلى تحسن الحالة في أفغانستان. لقد بذلت الحكومة، فعلاً، جهوداً تستحق الثناء عليها في مجالات الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفضلاً عن ذلك، قامت

على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا مخلصا بمعالى السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، وأن أكرر تقديرنا لكرم الضيافة الذي حظينا به خلال بعثة المجلس إلى أفغانستان. كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد دي ميستورا وجميع موظفي البعثة على عملهم الشاق وجهودهم المتفانية في أفغانستان.

بما أنني آخر عضو في المجلس يتكلم، سأتوخى الإيجاز وأركز على مسألتين رئيسيتين. أولا، بالنسبة للانتخابات، تشيد تركيا بحكومة أفغانستان لعقدها الانتخابات البرلمانية الثانية منذ عام ٢٠٠١ على النحو المقرر، في ١٨ أيلول/سبتمبر، رغم الظروف الأمنية الصعبة، ونشيد بالشعب الأفغاني على اهتمامه النشاط ومشاركته الفعالة في الانتخابات. وندين كل الهجمات ومحاولات تقويض عملية الانتخابات عن طريق العنف، ونقدم تعازينا في من فقدوا أرواحهم.

كانت الانتخابات خطوة أخرى إلى الأمام على طريق توطيد المؤسسات الديمقراطية لأفغانستان ووحدها الوطنية. لقد تسنى عقد الانتخابات نتيجة الجهود الحثيثة للسلطات الأفغانية ودعم المجتمع الدولي لهذه العملية التي جرت بقيادة الأفغان وملكية الأفغان. نحن واثقون بأن الهيئات الانتخابية الأفغانية ستواصل عملها الجيد في الأسابيع القادمة. ومن المهم بصفة خاصة أن تتعامل اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية مع كل الشكاوى التي تتلقاها بطريقة سريعة ومحيدة وشفافة لكفالة إعلان نتائج نهائية موثوق بها في الوقت المناسب.

كانت الانتخابات خطوة مهمة في العملية السياسية في أفغانستان. ومع إجراء الانتخابات في موعدها، والأمل بأن تعلن النتائج في الأسابيع القادمة بعد التعامل مع كل

في الواقع، إن جماعات صغيرة عديدة تقاوم من أجل السيطرة في مجال الاتجار بالأسلحة والمخدرات. ونتيجة لكل هذه الأنشطة الهامشية، يتعرض سلام وأمن المدنيين وقوات الأمن والموظفين الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لتهديد مستمر.

ولذلك نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بغية التصدي بصورة أفضل للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. سيكون من غير الواقعي تجاهل تداعيات الحالة في أفغانستان وبعدها الإقليمي.

وفضلا عن ذلك، ندعو إلى تعزيز تنفيذ القرارات التي اتخذت في مختلف المؤتمرات بشأن أفغانستان، بما فيها مؤتمرا لندن وكابل. ويعني هذا، في جملة أمور، أنه لا بد من وضع الأولويات الأفغانية في الاعتبار فيما يتعلق بالأمن والتنمية في الأجل الطويل في ذلك البلد. في الواقع، نحن نرى أن مزيج الجهود العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تبذل، أنسب نهج لتحقيق هدي السلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، نؤيد خطة الحكومة الأفغانية للتنمية. وندعو مجتمع المانحين إلى تقديم الدعم المالي لتلك الخطة.

قبل أن اختتم بياني، أؤكد من جديد دعم غابون لدور بعثة الأمم المتحدة وأكرر الترحيب بمثابة موظفيها ومهنتيهم في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا. ولا بد أن أشير هنا إلى قيادة تركيا بشأن مسألة أفغانستان والإسهامات الكبيرة لبلدكم، سيدي، بهدف إرساء السلام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تركيا.

أود بدوري أن أشكر الأمين العام على دعمه والممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا،

كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، بما فيها مؤتمرا قمة واجتماعان وزاريان.

وفي الختام، كان مؤتمر كابول بداية. ويتطلب تنفيذه قيادة حازمة من جانب السلطات الأفغانية وتنسيقاً وثيقاً بين الشركاء الأفغان. وفي ذلك الصدد، تتابع تركيا أشمل برنامج مساعدة في تاريخها، مع قدرات مدنية وعسكرية مختلفة لدعم عملية التحول التاريخية لأفغانستان. إن التزام تركيا تجاه أفغانستان طويل الأجل وستستمر مساعدتها ما دام يطلبها الأفغان.

أستأنف مهامى الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.
أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر معالي وزير خارجية أفغانستان، السيد رسول، والسيد دي ميستورا على المشاركة في هذه المناقشة المهمة وعلى بيانيهما المفيدتين للغاية هذا الصباح.

في ١٨ أيلول/سبتمبر، أدلى الشعب الأفغاني بصوته في أول انتخابات برلمانية بقيادة الأفغان منذ الستينيات. وبعد التحديات التي واجهت انتخابات عام ٢٠٠٩، كان من المهم أن تظهر اللجنة الانتخابية المستقلة تحسناً في القدرة على إجراء انتخابات. لقد ارتقت اللجنة إلى مستوى التحدي في هذه الانتخابات البرلمانية، التي نظمت بشكل أفضل من الانتخابات السابقة.

ومن الواضح رغم هذا، أنه كانت هناك تحديات في يوم الاقتراع، الذي شهد عنفاً نتج عنه ادعاءات كثيرة بحدوث عمليات غش. وكانت أعمال العنف التي ارتكبتها المتمردون في يوم الاقتراع انتهاكاً للحقوق الديمقراطية للشعب الأفغاني. لكن السلطات الأفغانية، المدعومة من الأمم المتحدة، برهنت على أنه ما زال ممكناً إعطاء الأفغان فرصة للتصويت. ونحن في المجتمع الدولي ننتظر الآن، إلى

الشكاوى، نستطيع أن نركز بعمق أكبر على الأفغنة، وهي المسألة الثانية التي أود أن أتطرق إليها.

إن كفالة دوام الانجازات التي تحققت حتى الآن ترتبط بشكل مباشر بتوطيد الملكية الأفغانية وتمكين الأفغان. كان مؤتمر كابول نقطة تحول في هذا الصدد. وينبغي أن تركز الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي الآن على تنفيذ عملية كابول، وأهم رسائلها هي الأفغنة والملكية الأفغانية. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نرى أن الحكومة الأفغانية تبدي إرادة سياسية قوية لدفع هذه العملية قدماً وتضع خطط تنفيذ عملية. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي، من جانبه، ثابتاً في التزاماته وأن يساعد الحكومة الأفغانية بطريقة تتماشى مع الظروف والأولويات والمتطلبات في الميدان.

وعلى النحو المتوخى في مؤتمر كابول، ينبغي أن يكون النقل المرحلي إلى المسؤولية الأفغانية بقيادة الأفغان. وينبغي أن تحدده الظروف وينبغي ألا يفسر على أنه خروج. وينبغي التأكيد على الالتزام طويل الأجل تجاه أفغانستان بكل الأشكال اللازمة التي يطلبها الأفغان. إن المرحلة الانتقالية ممكنة في بيئة من الأمن والاستقرار، اللذين يتطلبان في نهاية المطاف تحقيق المصالحة السياسية. ينبغي أن تسعى هذه العملية إلى احتضان كل قطاعات المجتمع في ظل قيادة الحكومة الأفغانية، مع منحها فرصاً عادلة لخدمة القضية الأفغانية والتمكين من تمثيلها. لن تتمكن أفغانستان من اجتياز العقبات التي تواجهها إلا عن طريق تعزيز الوحدة والتضامن على المستوى الوطني.

كما نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الركيزة المهمة لكفالة عدم تراجع العملية الجارية في أفغانستان ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتعاون الإقليمي بين أفغانستان وجيرانها. هذه إحدى ركائز النهج الشامل، الذي يشمل تحقيق المصالحة. ومن هذا المنطلق نظمنا اجتماعات بأشكال مختلفة، في الفترة من

ومن المهام الحورية فيما يتصل بالالتزامات المقطوعة في كابول في تموز/يوليه النقل الفعال المستدام على مراحل للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤. وإن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ستيسر الانتقال إلى القيادة الأمنية الأفغانية. لكن عملية الانتقال حتى تكون فعالة ومستدامة فإن السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني يجب أن يشعروا بأنهم يملكونها ويقبلون بها.

وبالتالي فإن تجاوب حكومة أفغانستان مع مواطنيها سيكون مهما في جميع مراحل العملية. ومما يبعث على التشجيع أن الحكومة الأفغانية أظهرت شعورا أعظم بالتملك في هذا المجال في الأشهر الأخيرة. وإن الأهداف القصيرة الأمد لتمكين الانتقال الأمني ينبغي شرحها بشفافية للشعب الأفغاني، مثلما ينبغي للحكومة أن تخصص الموارد اللازمة لتلك الغاية.

الانتقال الفعال مرهون بتحسين الإدارة، التي نالت قسطا كبيرا من الاهتمام أيضا في التزامات مؤتمر كابول. ومن رأينا أن القطاعات الأمنية يجب أن تعمل بشكل وثيق مع نظيراتها المدنية لكفالة أن تكون المقاطعات المرشحة للانتقال قد هيأت ظروف الحوكمة اللازمة. ومطلوب أيضا اتخاذ خطوات ملموسة في مجالات الإصلاحات الانتخابية ومحاربة الفساد ورفع لواء حقوق الإنسان إذا أرادت حكومة أفغانستان أن تكون حكومة تستجيب حقا لاحتياجات شعبها.

(تكلم بالفرنسية)

الصراع في أفغانستان لا يمكن حله بالوسائل العسكرية وحدها. ويجب أن تنطوي الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان على الحوار مع جميع الأطراف في المجتمع الأفغاني، بما في ذلك النساء والجماعات المستضعفة. ولا بد لأي عملية وجيهة للمصالحة في أفغانستان من أن

جانب الشعب الأفغاني، النتائج النهائية المصادق عليها قانونيا. وإن الحكم النهائي على مصداقية هذه الانتخابات سيتقرر بالطريقة التي ستدبر بها المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الطعون الانتخابية مرحلة فرز الأصوات. وهذه المرحلة ربما لن تخلو من خلافات مثيرة للجدل. ولذلك يلزم أن تعمل المفوضية واللجنة بطريقة شفافة وبكفاءة، حتى يتسنى للأفغان أن يروا بأنفسهم كيف يجري التعامل مع شكاواهم وطعونهم.

إن تحسين إجراءات الانتخابات ليس سوى جانب واحد من إجمالي المسعى الجاري في أفغانستان. وهنا تود كندا أن تنوه مع عظيم التقدير بآخر تقرير للأمين العام عن الحالة (S/2010/463). ويذكر التقرير أن مؤتمر كابول شكل معلما بارزا على طريق انتقال أفغانستان إلى التمتع الكامل بسلطانها السيادية، وكندا تتفق تماما في ذلك. وإن الخطط القطاعية التي أعدها للمؤتمر حكومة أفغانستان تدلل على قدرتها المتزايدة على التنسيق والقيادة بشأن المسائل الجوهرية لأمن أفغانستان واستقرارها المستقبليين.

لكن المؤتمر ليس إلا خطوة أولى في عملية كابول الكبيرة. ولئن كان تقييم الأمين العام الإيجابي للعملية حتى الآن يبعث على التشجيع، فإن الكثير من المهام ما زالت تنتظر الإنجاز. وينبغي لحكومة أفغانستان أن تقدم سردا لما تؤمن بأنه ينبغي أن يكون الخطوات التالية من عملية كابول، وأن ترسم، على وجه التحديد، خططها الخاصة للمائة يوم الأولى، من أجل الحفاظ على الزخم.

ومما يتسم بأهمية أساسية لعملية كابول استحداث آلية لكفالة الرصد الشفاف للالتزامات المقطوعة. ونرى أن التقدم بشأن هذه الالتزامات ينبغي أن يبلغ بصورة منتظمة للأفغان حتى يتمكنوا من مواجهة حكومتهم ومساءلتها بصورة متزايدة.

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة أفغانستان)، ولالتزاماته بالتملك الأفغاني. ففي وقت الانتقال إلى ذلك التملك سيكتسي دور بعثة أفغانستان أهمية حاسمة، لا سيما وأنها الضامن الدولي لسلامة عملية الانتقال إلى قيادة أفغانية أوسع.

مؤتمر كابول كان خطوة هامة صوب تملك أفغاني أعظم. فقد حشد دعما دوليا واسعا وأسفر عن تعهد حكومة أفغانستان بالتزامات واضحة تجاه شعبها. إلا أن الوفاء بالتزامات المقطوعة في المؤتمر بطريقة فعالة حاسم الأهمية، وإن المانحين يجب أن يبدأوا في تعبئة دعمهم وفقا للأولويات الأفغانية.

النرويج ما فتئت تساهم بنصيبها من أجل التعبئة والتلاحم. وعلاوة على ذلك يتطلب نجاح عملية كابول قيادة أفغانية شديدة. وإن البرامج الوطنية الجديدة التي طُرحت في المؤتمر يلزم تنفيذها قريبا وبتسلسل متوافق مع الأهداف المحددة بوضوح والمجالات ذات الأولوية.

القيادة الأفغانية والخضوع للمساءلة أمران يتسمان بأهمية قصوى لنجاح عملية كابول. وتلك القيادة يجب، في الحقيقة، أن تيسر العمليات السياسية التي تكون شمولية ووطنية حقا في طبيعتها. وبخلاف ذلك سيتناقص دعم عامة الناس للسلطات الأفغانية.

تركيز الاهتمام المتجدد على الفساد وسوء الإدارة مؤخرا سلط الضوء أيضا على الحاجة إلى إبداء الحكومة الأفغانية إرادة سياسية أقوى على محاربة الفساد وإصلاح مؤسسات الدولة، وهما شرطان مسبقان لجدول أعمال بناء الدولة المستدام على أساس عقد مبرم بين الشعب الأفغاني وحكومته.

وعلاوة على ذلك، لن تتكفل عملية كابول بالنجاح إلا إذا كانت فوائدها ملموسة على صعيد المقاطعات وعلى

تخضع لقيادة أفغانية، ولا بد من أن تشمل فتح قنوات الاتصال مع الذين يبنذون العنف ويعلنون احترامهم للدستور الأفغاني.

إن تأسيس مجلس السلام الأعلى خطوة هامة في هذا المضمار. وعندما يزاول المجلس الأعلى عمله ينبغي له أن يدل على أن بوسعه أن يمثل المصالح المتنوعة لأبناء الشعب الأفغاني كافة، بصرف النظر عن طائفتهم أو دينهم أو قبيلتهم أو جنسهم.

لقد اعترف مؤتمر كابول بأن التعاون الإقليمي حيوي للسلام والاستقرار والانتعاش في أفغانستان على الأمد الطويل. وإن المساندة المستدامة والإيجابية من البلدان المحاورة لأفغانستان مطلوبة لتقويض الملاحى الآمنة للذين يضمرون نوايا مهاجمة أفغانستان. إن ذلك الدعم لن يجلب الاستقرار لأفغانستان فحسب، وإنما للمنطقة بأسرها. فشيوع الاستقرار والتعاون المعززين في جنوب آسيا شرط مسبق للتبادل التجاري الإقليمي، الذي يزيد بدوره من رخاء المنطقة قاطبة.

ختاما، نحن متفائلون بالتقدم الذي تحقق في الأشهر الماضية، وكذلك بالتزامات الهامة المتفق عليها بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في مؤتمر كابول. لكن الكثير من التحديات الصعبة ما زالت قائمة. ولقد آن أوان التدليل لشعب أفغانستان بطريقة عملية أننا سنواصل دعم حكومة أفغانستان لمساعدتها على الوفاء بالوعود المقطوعة في مؤتمر كابول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تأييدنا الخالص للممثل الخاص دي مستورا، وجهوده في تنفيذ الولاية المعززة حديثا لبعثة

الصراع الجاري يشكل تحدياً، بيد أنه يجب إشراك الشعب الأفغاني على نحو هام ذي معنى وحماية حقوقه في سياق عملية السلام. فالظلم ليس شاعراً استراتيجياً يقل أهمية عن الفساد أو ضعف الحوكمة.

وتؤيد النرويج إنشاء الوحدة المعنية بدعم حقوق الإنسان في وزارة العدل اليوم، ويحدوها أمل كبير بأن يكون للوحدة دور في تعزيز قدرات الحكومة الأفغانية على الوفاء بواجباتها الدولية في مجال حقوق الإنسان على نحو منسق.

ولا يزال من السابق لأوانه الحكم على نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث من المتوقع إعلان النتائج الأولية في مطلع الشهر المقبل. وسيكون الاختبار الحقيقي هو في مدى قدرة المؤسسات الانتخابية، أي اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، على التصدي للشكاوى والمخالفات بصورة منهجية ومحيدة. بيد أنه ليس من السابق لأوانه تحديد الحاجة لإجراء إصلاح انتخابي على الأجل الطويل وزيادة بناء قدرات المؤسسات الانتخابية الأفغانية.

وفي هذا الصدد، تكتسب توصيات بعثات المراقبة الدولية أهمية رئيسية. فهذه العملية يجب أن تشمل توسيع نطاق جهود التربية المدنية فيما يتعلق بالانتخابات وتعزيزها، مع وضع هدف خاص يتمثل في إدماج المرأة ومجموعات المجتمع المدني في العملية السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لألمانيا للمشاركة في هذه المناقشة. أود أن أشيد بحكومته، سيدي الرئيس، على الدور البناء المستمر الذي تضطلع به في تعزيز التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى وجنوبها، خاصة من خلال عملية أنقرا للتعاون. ونشكركم

صعيد المناطق وفي أرجاء البلد كافة. وإن الجهود المبذولة بشأن الانتقال، وكذلك العمل على جعل استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية تؤتي ثمارها في جميع أنحاء البلد، تشير إلى ميسس الحاجة إلى رسم سياسة أفغانية وجهية للحوكمة على الصعيد دون الوطني.

لقد شددنا مرات عديدة من قبل في هذه القاعة على أن إشاعة السلام والوثام في أفغانستان عملية لا يجب أن تتم بقيادة أفغانية فحسب، بل يجب أن تستند أيضاً إلى مبادئ الشمول وأن تدار بما يتطابق مع الدستور وحقوق الإنسان الدولية. والنرويج تؤيد عملية المصالحة التي يقودها الأفغان، بما في ذلك المحادثات مع المنتمين إلى المعارضة المسلحة الذين نبذوا العنف وانخرطوا من جديد في الحياة المدنية، باعتبار ذلك جزءاً من تسوية سياسية أفغانية واسعة ومتمتعة بمقومات الاستمرار. لكن هذه العملية يجب أن تكون اشتمالية وشفافة ووطنية حقاً. وإن المصالحة تتطلب تمثيلاً أوسع للمجموعات الدينية والطائفية وفئات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء.

وفي هذا الصدد يراودنا القلق من النطاق الضيق لعضوية مجلس السلام الأعلى الذي أعلن عنه الرئيس كرزاي يوم أمس. فقد استثنيت فيها جماعات هامة كثيرة من المجتمع الأفغاني، بما في ذلك المجتمع المدني. ونشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء العدد المحدود جداً للعضوات في المجلس. إن مشاركة النساء أساسية لأي عملية سلام دائمة. وحيث أن الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن ستحل في الشهر القادم، فإننا نكرر أهمية تنفيذ ذلك القرار في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، من المهم خلال جهود إعادة الإدماج والمصالحة عدم التغاضي عن العدالة الانتقالية. فالتصدي لمسائل العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان في سياق

بقيادة أفغانية، ويجب أن تظل كذلك. ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يضطلع بدور داعم، وسيقوم بذلك. وفي هذا السياق، يشكل برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج عنصراً مهماً للغاية. وتدعم ألمانيا هذا البرنامج من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، نود أن نشيد بالخطوات الملموسة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونود على نحو خاص بمبادرة طريق الحرير ومجال نفوذها الإقليمي. ونرجو أن يستمر هذا النهج الإقليمي البناء.

وعلاوة على ذلك، كما أوضح وزير الخارجية رسول في خطابه أمام الجمعية العامة يوم الاثنين، لم يتحقق بعد وعد المجتمع الدولي للشعب الأفغاني بحياة خالية من الخوف وتهديد الإرهاب الدولي.

والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية على وشك الدخول في المرحلة الانتقالية، حيث ستنتقل المسؤولية الأمنية تدريجياً إلى الجانب الأفغاني. ومن شأن هذه العملية أن يمكن الحكومة الأفغانية من ممارسة كامل سيادتها. وخلال هذه المرحلة الحرجة، سنظل شريكاً موثقاً لأفغانستان، وسنستمر في مساعدة الشعب الأفغاني في كفاحه من أجل العيش في سلام ورخاء، ولتتمتع بحقوقه التي نص عليها الدستور الأفغاني، بما في ذلك حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وسيستمر دعمنا أيضاً للحكومة والشعب الأفغانين بعد استكمال المرحلة الانتقالية.

وأخيراً، شكلت الانتخابات البرلمانية لهذا العام "ولسي جرغا"، حدثاً مهماً بالنسبة للديمقراطية في أفغانستان التي لا تزال ناشئة. ونود أن نحیی شجاعة الشعب الأفغاني على مشاركته في هذه الانتخابات بالرغم من التهديدات الأمنية. ونحث المؤسسات الأفغانية المعنية على

على استضافتكم مؤتمر قمة اسطنبول للصدقة والتعاون في "قلب آسيا" في كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونحن نتطلع إلى انعقاد مؤتمر التعاون الإقليمي الرابع بشأن أفغانستان في اسطنبول بداية تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود بأن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإشادة بآخر تقرير للأمين العام عن أفغانستان (S/2010/463)، وأتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، لإحاطته الإعلامية الشاملة للغاية. كما أود أن أعرب عن شكري لوزير الخارجية، زلمي رسول، لتعليقاته القيمة والمهمة.

وتعرب ألمانيا عن تأييدها التام لبيان الاتحاد الأوروبي، الذي سُدلي به لاحقاً.

وتود ألمانيا أن تطلعكم باختصار على وجهات نظرها، لا سيما فيما يتعلق بالمواضيع التالية: العمليات القانونية، بما في ذلك المصالحة، وتعزيز التعاون الإقليمي، ونقل المسؤوليات الكاملة، والانتخابات الأخيرة في أفغانستان.

أولاً، لقد أكد مؤتمر لندن وكابول وعملية كابول بقوة على الشراكة بين المجتمع الدولي والشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. ونلاحظ بارتياح أن الحكومة الأفغانية منخرطة في تنفيذ الالتزامات السياسية التي أوضح الرئيس كرزاي خطوطها العريضة في خطاب تنصيبه وكذلك خلال مؤتمر لندن. ونحن نحث الحكومة الأفغانية بشدة على الاستمرار في هذه العملية، وعلى تعزيز ثقة الشعب الأفغاني في حكومته وفي العملية الديمقراطية.

ونحیی الرئيس كرزاي على المناقشة الشاملة مع القادة الأفغان في إطار مجلس السلام المنعقد في حزيران/يونيه الماضي. ونحن نشجعه ونشجع حكومته على اتخاذ خطوات إضافية في هذا الاتجاه. وهذه العملية لا يمكن إلا أن تكون

ولا يحق لنا أن نعامل أفغانستان معاملة الديمقراطية العريقة والراسخة، ولن نفعل ذلك؛ لكننا نشعر بخيبة الأمل لعدم إجراء الانتخابات في بعض المناطق بسبب الشواغل الأمنية، ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن وقوع تزوير واسع النطاق.

ونحن نحث اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية على الاستمرار في المراقبة الصارمة للعملية الانتخابية، وبصورة خاصة، على التعامل مع تقارير التزوير، وذلك من أجل ضمان أن تجسّد البرلمان الجديد لإرادة أبناء الشعب بصورة أفضل، وتمثله من أجلهم.

وتلتزم نيوزيلندا، إلى جانب الشركاء الدوليين الآخرين، بمساعدة أفغانستان على الاضطلاع بدور رائد في مجالات الأمن والحكومة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل تعهدات الرئيس كرزاي في مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير، وبرنامج العمل الذي اعتمد في كابول في تموز/يوليه، معالم يمكن أن يقاس على أساسها التقدم المحرز في أفغانستان.

ونحن نقر بأن الحالة الأمنية تجعل إحراز التقدم صعباً. فلقد جرت الانتخابات خلال واحدة من أشد الفترات عنفاً منذ إزاحة طالبان من السلطة. وقد أثر العنف على الشعب الأفغاني، وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وبالفعل، كانت سنة ٢٠١٠ بالنسبة للقوة أسوأ سنوات الحرب، حيث تكبدت حتى الآن ٥٣٠ قتيلاً، بمن فيهم أول قتيّل خلال المعارك من نيوزيلندا.

وبالرغم من أن الحالة الأمنية تظل هشة، فإننا نشهد بعض علامات التحسن الجيدة. ونحن نشيد بالجهود الرامية إلى بناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية، ونحن سعداء بازدياد أعداد أفرادها بما يفوق الغاية المتوخاة. ونرحب

بالاستجابة لكل مزاعم المخالفات والتزوير من أجل كفالة شرعية ومصداقية العملية الانتخابية. والدروس المستفادة من هذه الانتخابات تظهر أيضاً ضرورة القيام بإصلاحات انتخابية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن ألمانيا مستعدة لدعم جهود الحكومة الأفغانية في تمهيد السبيل لإجراء الانتخابات المقبلة.

وفي الختام، نود أن نشجع المجلس على دعم ستافان دي ميستورا وفريقه بتوفير التوجيه السياسي اللازم. ويجب أن يظل ما نتوقعه من البعثة واقعياً ومركّزاً على الأولويات الرئيسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر نيوزيلندا منحها فرصة الإسهام في هذه المناقشة، وتشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2010/463). ونحن نقدر حضور وزير الخارجية الأفغاني رسول والممثل الخاص ستافان دي ميستورا، ونشكرهما عليه، كما نشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية الضافية أمام المجلس.

وأود التركيز على أربع مسائل في تقرير الأمين العام: الانتخابات والحالة الأمنية والحكومة والحاجة إلى حل سياسي.

ولن يتم الإعلان عن النتائج النهائية قبل بضعة أسابيع، لكن ثمة نتيجة واحدة للانتخابات التي جرت في ١٨ أيلول/سبتمبر بدت واضحة للعيان فعلاً: الملايين من الأفغان أظهروا الشجاعة والتصميم وتحذوا التهديدات بالعنف وشاركوا في انتخاب برلمانهم. فنحن نهنئ الذين صوّتوا. ومن حقهم أن يروا نفس القدر من التصميم منعكساً على كل المستويات في مجتمعهم.

يتماشى مع الجهود الدولية لإقامة توازن بين الإسهامات العسكرية والمدنية، ومع انتقال باميان إلى القيادة الأفغانية في جميع مجالات الأمن والحكم والتنمية.

والقتال في حد ذاته لن يضمن مستقبل أفغانستان؛ ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلاّ بالحل السياسي. ويجب أيضاً أن يعزل ذلك الحل زعماء المتمردين المتشددين ويشجع الأغلبية على الاندماج في المجتمع من جديد. وستكون التنازلات مطلوبة من جميع الجهات، لكن من شأن نيوزيلندا أن تشعر بالجزع إذا رأت عودة الأشخاص ذاهم الذين أبعادوا قبل تسعة أعوام، وأن تشعر بالأسى إذا تضمنت التسوية السياسية التسامح الرسمي حيال قمع النساء والأقليات. فنحن وغيرنا لم نضع جماعتنا في خطر دعماً لمثل هذه النتائج.

وسوف نواصل متابعة النتائج الطويلة الأمد الناجمة عن مجلس السلام الذي استضافه الرئيس كرزاي في حزيران/يونيه. وإنشاء الرئيس للمجلس الأعلى للسلام في هذا الشهر بداية واعدة، بيد أننا نحتاج إلى نتائج.

ولجيران أفغانستان أيضاً دور هام يؤديه في تحقيق الحل السياسي. وشعرت نيوزيلندا بالتشجيع عندما دعمت باكستان عملية المصالحة في كانون الثاني/يناير، ورحبنا في حزيران/يونيه بإعلان باكستان - أفغانستان المعني بالتعاون الثنائي. والواضح أن لباكستان مصلحة في وجود دولة مستقرة على حدودها الغربية، لذلك نتطلع إلى انخراطها في العمل على نحو أوثق وإيجابي مع أفغانستان. والتعاون في مسائل أساسية، من قبيل مراقبة الحدود، والتجارة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، ومكافحة المتمردين، سيكون ضرورياً للمساعدة في كفالة مستقبل أفضل للمنطقة.

إن العام المقبل سيبيّن جدوى الانخراط العسكري الدولي في أفغانستان مع وجود حوالي ١٥٠ ٠٠٠ جندي

بزيادة قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية بنحو ٤٠ ألف جندي، وبالتزام الرئيس كرزاي في مؤتمر كابول بتولي قوات الأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية عن الأمن في كل أنحاء أفغانستان بحلول عام ٢٠١٤. وسوف نساعد على تيسير ودعم تلك العملية في ولاية باميان.

إن تحقيق أمن أفضل سيزيد الفرص لتحسين الحكم، والبرامج الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية. بيد أن فوائد تحسين الحكم يجب توزيعها بالتساوي، ويجب أن تكون مستدامة. ويجب أن تصمد حيال التدقيق الذي يجريه الذين يقدمون الدعم والتمويل.

ويظل الفساد عقبة مركزية أمام تقدم أفغانستان، ويجب التصدي له بلا هوادة. فالفساد مدعاة للتآكل؛ وهو يدمر القدرات؛ ويقوض الثقة العامة والدولية. ونتطلع إلى حكومة أفغانستان لإحراز تقدم أفضل في التصدي للفساد وفي مسائل الحكم. وسيكفل ذلك أن تصبح أفغانستان قادرة بشكل متزايد على الاتكال على نفسها بدعم من المجتمع الدولي.

إن للبرلمان الجديد دوراً هاماً يؤديه في كفالة الثقة بالحكومة المركزية، وكفالة أن تكون الحكومة المركزية على اتصال بالأقاليم، بغية أن تشكل الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم معاً كلاً متماسكاً. ونشجع البرلمان بصورة خاصة على إيجاد السبل للخروج من المأزق القائم منذ تسعة أشهر، وهو الذي منع الرئيس كرزاي من استكمال حكومته.

وفي باميان، تعمل نيوزيلندا على أساس أن الحكم القادر والمتصف بالمصداقية يظل حاسماً بالنسبة إلى التنمية الفعالة. ولقد زدنا الإنفاق الإنمائي، وعيّنا مستشاراً إنمائياً، ووضعنا فريق إعادة إعمار المقاطعات تحت القيادة المدنية لأول مرة. وقمنا بتعيين أول سفير لنا مقيم في كابول. وهذا

الأفغانية مسؤوليات أكبر في مجالات الأمن، والحكم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي ستحتاج إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي، وهذا أمر يجب أن يحصل. ومجدونا أمل صادق أن تنفذ الأطراف على كلا الجانبين من هذه المعادلة المهام الموكلة إليها. ونحن نوافق الأمين العام على أنه بغية أن تنجح عملية كابول، يجب أن تركز جهودنا على مجالات الأولوية بالتتابع والتنسيق المناسبين.

ويحذر الأمين العام أيضاً من أن التفاؤل والتقدم المحرز في أفغانستان لا يزالان ”[يتواريان] خلف التدهور الذي تشهده الحالة الأمنية“. وذكر بحق أنه في سياق الأمن، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برامج السلام وإعادة الإدماج هامة بشكل خاص.

وفي مجتمع يعاني من الحرب منذ أربعة عقود، فإن مشكلة الأمن التي طال النقاش فيها لا يمكن التصدي لها بشن حرب أخرى. والعمل العسكري وحده ليس حلاً ولن يكون حلاً لمشاكل أفغانستان.

ونحن نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أن عملية المصالحة القابلة للبقاء حيوية للسلام المتين والطويل الأجل في أفغانستان. وبباكستان تؤيد المصالحة الوطنية الشاملة بقيادة أفغانستان لإدخال جماعات المعارضة في التيار السياسي الرئيسي. لذلك، نرحب بإنشاء المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان. ومجدونا الأمل أن يستمر مجلس الأمن شريكاً طوعياً مع الحكومة الأفغانية في عملية المصالحة.

وما فتئت باكستان تشدد دوماً على أهمية الوحدة الإقليمية في التصدي لتحديات الأمن والتنمية في أفغانستان. ولجيران أفغانستان المباشرين دور خاص يؤدونه في استقرارها. وتعمل باكستان مع بلدان أخرى في عدد من المبادرات الإقليمية الهامة بشأن أفغانستان. وترمي تلك المبادرات إلى قيام قدر أكبر من التواصل الإقليمي بغرض

هناك من قرابة ٥٠ بلداً. وكان جنود نيوزيلندا من أوائل الذين انضموا إلى الحملة المناهضة للإرهاب قبل عشر سنوات تقريباً، ونواصل اليوم الوقوف إلى جانب شعب أفغانستان في تطوره كأمة. فله منا الدعم في ذلك التطور، مثلما له منا الدعم في تحقيق تلك النتيجة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أبدأ، السيد الرئيس، بالإعراب عن تهانتي الصادقة على نجاح الرئاسة التركية لمجلس الأمن، وعلى توجيهكم المقتدر لعمل المجلس خلال هذا الشهر. وأحيي أيضاً وزير خارجية أفغانستان الحاضر هنا، والممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، لأنني أعتقد هذه المرة أن ثمة تغييراً كبيراً في عمل الأمين العام. فهو يشدد على التغيير نحو الأفضل. ويبدو أن هناك تقدماً قد تم إحرازه. وأعتقد أن شيئاً إيجابياً إلى حد ما تحقق لأول مرة. وبناء على التقرير الفصلي للأمين العام (S/2010/463)، أود أن أهنئهم جميعاً على الإنجازات والتحرك قدماً في أفغانستان.

ولقد أصبحت تقارير الأمين العام، على مر السنين، كشفاً ذا مصداقية عن التقدم المحرز والنكسات الحاصلة في أفغانستان. ويسعدني القول إن التقدم يفوق النكسات في آخر تقرير. ويجب أن يستمر هذا المنحى.

إن تقرير الأمين العام الذي ننظر فيه اليوم ذكر بحق مؤتمر كابول بوصفه التطور السياسي الرئيسي في الأشهر الثلاثة الماضية. وكان المؤتمر حدثاً بارزاً. فالنتيجة التي أسفر عنها، أي عملية كابول، ولدت التفاؤل بالمستقبل المنظور.

وتذكر عملية كابول بوضوح أدوار كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من حيث الالتزامات المشتركة والقواعد المعيارية المفصلة. وفيما تتحمل الحكومة

الوارد في التقرير. وهذه خطوة إلى الأمام تبعث على الارتياح. ونرغب في التشديد على الحاجة إلى تعزيز برامج إعادة إدماج اللاجئين في سياق الاستراتيجية الإنمائية لأفغانستان.

وفي هذا المقام، أود أن أشير إلى أن ثمة ممرات تقود منذ قرون من أفغانستان باتجاه الشرق إلى قلب الهند. وأعتقد أن أكبر مملكة تزعمها الأفغان كانت في ماديا براديش؛ وعُرفت باسم بوبال. ومن المثير للاهتمام أنه بينما كنا نحارب الإرهاب في شمال وزيرستان - و قبيلة وراكزاي تحديداً - فإن أكبر مملكة في الهند، بوبال، كانت مملكة لقبيلة وراكزاي. ويظهر هذا أن المسألة ليست مسألة ملاذات تستدعي القلق؛ وإنما هي قرون من السفر إلى هذه المناطق التي ما زالت في مكانها. والناس سيأتون ويذهبون. ورسم خطوط فاصلة، مثلما فعلنا - سواء كان خط دوراند أو خط ماجينو في فرنسا والذي لم يوقف هتلر بالتأكيد - لا يوقف أحداً. فالناس يحملون في ذاكرتهم قروناً من التاريخ وسيواصلون الترحال عبر الطرق التي يعرفونها ويقبلونها.

إن الأمم المتحدة، عبر بعثتها لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ظل القيادة القادرة لستافان دي ميستورا، تقوم بدور جدير بالإشادة في البلد. وأعتقد أن الفضل في التقدم الذي نشهده اليوم يرجع إليه وإلى العمل العظيم الذي أداه في الفترة الزمنية القصيرة التي قضاها هناك. وبافغانستان تقدر بشدة أنشطة البعثة في مجالات المساعدة في شؤون الحكم وإيصال المعونات والإصلاحات القضائية والتنسيق بين المانحين والمساعدة الإنسانية والقضاء على زراعة الخشخاش ومكافحة المخدرات وإزالة الألغام الأرضية. وأغتني هذه الفرصة لإعادة تأكيد استعدادنا لتقديم جميع المساعدات الممكنة للممثل الخاص دي ميستورا وفريقه.

تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، واستئصال آفات المخدرات والإرهاب والتطرف.

وتلتزم باكستان التزاماً عميقاً بتعزيز علاقاتها مع أفغانستان في جميع المجالات. وعلاقاتنا الثنائية تتصف بالتعاون الوثيق في الميادين كافة. وهناك حوار متواصل وتبادل للزيارات بانتظام على أعلى المستويات. وقام الرئيس حامد كرزاي بزيارة هامة إلى باكستان في الشهر الحالي. والبيان المشترك الصادر بمناسبة زيارته يرسم المسار المستقبلي لعلاقاتنا الثنائية.

وكان بلدانا قد نجحنا في وقت سابق في إبرام اتفاق التجارة العابرة، والذي يمثل تطويراً لاتفاق مماثل موقع في عام ١٩٦٢. وتعهدنا بمواصلة المشاريع الإنمائية في أفغانستان على الرغم من القيود المعروفة التي تكبلنا نتيجة الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل في باكستان. كما أننا نتعاون في مجالي الأمن والاستخبارات مع أفغانستان، بما في ذلك عبر اللجنة الثلاثية التي تضم أيضاً الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

وأشادت باكستان بالشعب والحكومة الأفغانيين واللجنة الانتخابية المستقلة بعد إجراء انتخابات مجلس النواب في الجمعية الوطنية "ولسي جرغا" بنجاح في ١٨ أيلول/سبتمبر. وأظهرت هذه الانتخابات الالتزام بتعزيز التقاليد والمؤسسات الديمقراطية في أفغانستان على الرغم من التحديات العديدة. وبالنسبة لمن هم على دراية بالمنطقة، فأنا على ثقة من أن ستافان سيؤكد مدى صعوبة إرساء الديمقراطية هناك.

إننا ندعو إلى العودة المبكرة والطوعية لقرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني ما زالوا يعيشون في باكستان. ونلاحظ التقدم المحرز في هذا المجال، بالعودة الطوعية لـ ٥٨٣ ٩١ لاجئاً من باكستان خلال الثلاثة أشهر الماضية، على النحو

لأولويات أفغانستان وخطط عملها. وسيتوقف نجاح عملية كابول في جانب كبير منه على تفصيل وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن مؤتمر كابول.

وكان إجراء انتخابات الجمعية الوطنية في ١٨ أيلول/سبتمبر، والتي تنافس فيها أكثر من ٢٥٠٠ مرشح، خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الإطار الديمقراطي لأفغانستان. ونقدر الدور الرائد لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التنسيق العام للدعم الدولي للعملية الانتخابية.

ترتبط الهند وأفغانستان بعلاقات مبنية على التاريخ والحضارة والمبادلات التجارية والثقافية والقيم المشتركة والمصالح، ترجع إلى آلاف السنين. والهند ملتزمة بوحدة أفغانستان وسلامتها واستقلالها، ارتكازا إلى الديمقراطية والتعددية المتناسكة، والتحرر من التدخل الخارجي. والهند تسهم في بلوغ هذه الأهداف عبر شراكتنا الإنمائية والتي يجري تنفيذها بالكامل وفقا لأولويات حكومة وشعب أفغانستان. وبرامجنا للمساعدة منتشرة في جميع أنحاء أفغانستان وتغطي مجالات التنمية كافة: المساعدة الإنسانية والهيكل الأساسية وبناء المؤسسات والقدرات والمشاريع الصغيرة ذات الأثر السريع والزراعة. والهدف النهائي لمساعدتنا، التي تتجاوز حاليا ١,٣ بليون دولار، هو تعزيز قدرة الدولة والشعب الأفغانيين على الوقوف على قدميهما في مجالي الحوكمة وتوفير الخدمات للشعب الأفغاني.

واستقرار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية يتوقفان بدرجة كبيرة على جيرانها وعلى المنطقة بأسرها. ولعل أكبر الإمكانيات الاقتصادية لأفغانستان تتمثل في إمكاناتها الهائلة باعتبارها مركزا للتجارة والنقل والطاقة وجسرا يربط بين وسط آسيا وغربها وجنوبها ومنطقة الخليج. كما يتوقف رخاؤها على سوق استهلاكية تضم قرابة ١,٥ بليون

بينما يكمل المجتمع الدولي العقد الأول من العمل في أفغانستان عقب عملية بون، لا بد له أن يظل ثابتا في التزاماته ومتبصرا في مسلكه. وفي الشهر المقبل، سينظر مجلس الأمن في ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي غضون ذلك، ستتابع الحكومة الأفغانية أيضا مؤتمر كابول وعملية المصالحة. وهذه معالم هامة على الطريق في مسيرتنا من أجل إعادة بناء أفغانستان. فلنجعل من تاريخ أفغانستان نجما الهادي في هذه المسيرة المحفوفة بالصعاب.

وأختم بياني بالإشارة إلى أحد جوانب ذلك التاريخ. فقد أنشئ خط دوراند في عهد حكومة أمير عبد الرحمن. وبينما تُعتبر المنطقة ملاذا في الوقت الحاضر، فإن شعبه تساءل حينذاك، "لماذا تخلت عن نصف بلدنا؟" وكان جوابه، "لقد وضعت الأشخاص الذين لم أكن أريد لهم على الجانب الآخر لذلك الخط".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل الهند.

السيد هارديب سنغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم بشأن الحالة في أفغانستان. ونشعر بالامتنان حيال آخر تقرير للأمين العام (S/2010/493) ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا. كما نشكر السيد زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان، على بيانه.

لقد كان مؤتمر كابول إيذانا ببدء مرحلة جديدة في الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي: عملية كابول وتجديد الالتزام بنشر الأمن والرخاء والديمقراطية في ربوع أفغانستان. وأظهر المؤتمر عزم الحكومة الأفغانية على تولي المسؤولية كاملة عن تنمية أفغانستان وأمنها وإدارتها واستعداد المجتمع الدولي لمواصلة المساعدات الدولية وفقا

والأعداد الكبيرة الأخرى من المنظمات التي تشربت بأهداف القاعدة وتقنياتها. وسيظل أمن أفغانستان وتحقيق الاستقرار فيها هدفا بعيد المنال ما لم نتمكن من عزل واستئصال عصابات الإرهاب، التي تضم عناصر من القاعدة وطالبان ولاشكر إي تويبا وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العاملة داخل حدود أفغانستان وخارجها. ولذلك، من الضروري كفالة الوقف الفوري لدعم وإمداد وتوفير الملاذ للمنظمات الإرهابية من خارج أفغانستان.

وإذ نحري هذه المناقشة اليوم، فإن من دواعي القلق استمرار تدهور البيئة الأمنية. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى زيادة بنسبة ٦٩ في المائة في الحوادث الأمنية بالمقارنة مع الأشهر ذاتها في عام ٢٠٠٩.

وفي الختام، لقد أسهم المجتمع الدولي برمته إسهاما كبيرا في مساعدة أفغانستان على الوقوف على أقدامها. وكان مؤتمر كابول خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي مثابرا في التزامه بدعم أفغانستان. إننا نرحب بهذه الجهود ونندعمها دعما كاملا. ونحن ندعم العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي، على إعطاء الكلمة للاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا؛ وكذلك بلدان عملية الانتساب وتحقيق الاستقرار والبلدان المرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

شخص في شبه قارة جنوب آسيا. والتقارير الأخيرة عن ثروة أفغانستان الكبيرة من المعادن تفتح أيضا الأبواب أمام التعدين والاستثمار.

ولكن لكي تحقق أفغانستان إمكاناتها بالكامل في هذه المجالات، يتعين أن يعمل جيرانها معا لتعزيز التعاون الإقليمي وتيسير التجارة والعبور. إن ازدياد الترابط الاقتصادي سيساعد أيضا على ثني الشباب الساخط عن الجنوح نحو التمرد والتطرف، وتهيئة منطقة ازدهار مشترك في الإقليم. ونحن ندعم رغبة حكومة أفغانستان في الاضطلاع بدور الريادة في هذا الاتجاه.

ويمكن لجهود السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان أن تنجح بشرط أن يتولى الأفغان قيادتها وملكيته تماما، وأن تجمع بين كل شرائح المجتمع الأفغاني، وشرية امتثالهم للخطوط الحمراء المتفق عليها في مؤتمر لندن: أي نبذ العنف وقطع أي علاقة مع الإرهاب، وقبول القيم الديمقراطية والتعددية المكرسة في الدستور الأفغاني، بما في ذلك حقوق المرأة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعلم الدروس من تجارب الماضي فيما يتعلق بالمفاوضات مع التنظيمات الأصولية والمتطرفة، وأن يضمن إجراء أي عملية سلام بطريقة شاملة وشفافة. ويمثل توفير القدرات الكافية لقوات الأمن الأفغانية والمؤسسات الأفغانية الأخرى شرطا أساسيا لحماية السيادة الأفغانية. إن مكاسب السنوات التسع الماضية ستعرض للضياع إن لم يتم إيلاء الاهتمام المستحق لهذا الجانب، بينما يدرس المجتمع الدولي الخطوات التالية فيما يتعلق بأفغانستان.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يضمن عدم اللجوء إلى الانتقائية في التعامل مع الإرهاب. فمكافحة الإرهاب لا يمكن تجزئتها. ولا يمكن للمرء أن يميز بين تنظيم القاعدة

في أفغانستان. ويقر الاتحاد الأوروبي بتعهدات الحكومة الأفغانية التي أعلنتها في مؤتمر كابول في هذا المجال، وهو ملتزم بدعم الإصلاح الانتخابي في المستقبل.

وعلى وجه العموم، يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر كابول ويعتبره نجاحاً، ولا سيما لأنه حشد دعماً دولياً واسع النطاق لمشاركة أفغانستان في العملية الانتقالية الشاملة. وينبغي أن ينصب تركيزنا الآن على تحويل خطط التنفيذ إلى واقع ملموس، وعلى المساعدة في تنفيذ المعايير المحددة. والمطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى هو إبداء الإرادة السياسية القوية من جانب حكومة أفغانستان للمضي في تنفيذ الإصلاحات الضرورية، والدعم الثابت من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم الضروري لبناء القدرات.

ويعي الاتحاد الأوروبي جيداً أن تحسين الحكم وتعزيز التنمية عملية طويلة الأمد، ولذلك التزم مراراً وتكراراً بالمشاركة الجريئة والطويلة الأمد في أفغانستان. وكما يعي أعضاء المجلس، فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً ليس بتلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل أيضاً بتعمير أفغانستان وتحقيق استقرارها. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، سوف نزيد قيمة المساعدة إلى ٢٠٠ مليون يورو سنوياً. والاتحاد الأوروبي قاطبة يستثمر ما يناهز بليون يورو كل عام، ويركز مساعداتنا في مجالات سيادة القانون والحكم والتنمية الريفية والزراعة والصحة.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة دعم المفوضية الأوروبية لأفغانستان ١,٨ بليون يورو، بما في ذلك ٢٨٢ مليون يورو للمساعدات الإنسانية. ونظراً لتفاقم الحالة الإنسانية في مناطق من البلد، سيواصل الاتحاد الأوروبي التركيز في توجيه الموارد على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يدعو الشركاء الآخرين إلى اتباع نهج مماثل. وبصفة أعم، فإن خطة تعزيز عمل

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوزير خارجية أفغانستان على بيانه، وأن أكرر تأكيد دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الحكومة الأفغانية. كما أود أن أشرك الآخرين في التعبير عن الدعم لتقرير الأمين العام (S/2010/463) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأن أعرب عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا على تفانيه وجهوده التي لا تكل في أفغانستان. إننا نقدر كثيراً التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والاتحاد الأوروبي.

ويحيي الاتحاد الأوروبي أفغانستان على إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية منذ عام ٢٠٠١. ومع أنه ما زال من السابق لأوانه إجراء تقييم لعملية الاقتراع، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يسلط الضوء على الاستعدادات الشاملة التي كفلتها إلى حد كبير المؤسسات الأفغانية مستفيدة من بعض دروس الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام الماضي. وفي المقام الأول، نحیی ملايين الأفغان الذين مارسوا بشجاعة حقهم الديمقراطي في ظل ظروف صعبة. ويشجب الاتحاد الأوروبي الخسائر في الأرواح ويدين أولئك الذين سعوا إلى تقويض العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال استخدام أعمال العنف.

إننا نتطلع إلى قيام اللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية بمعالجة المخالفات بطريقة شفافة ومحيدة ومبدئية. وسيكون ذلك هو الاختبار الحقيقي خلال الأسابيع القادمة. كما أننا نشق في أن كل جهد ممكن سوف يبذل لكفالة تمكن النساء المرشحات اللواتي فزن في الانتخابات من شغل مقاعدهن. وعلاوة على ذلك، سيكون ضرورياً مساعدة المناطق التي كان الإقبال فيها على الاقتراع منخفضاً للغاية، بسبب انعدام الأمن، وذلك لتلافي المزيد من حرمان شرائح من السكان من حقها في التصويت. وبعد هذه الانتخابات، سيكون من المهم للغاية تعزيز الإطار الانتخابي

كما أن الاتحاد الأوروبي يقدم دعماً فعالاً للحوار بين أفغانستان وجيرانها، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي العملي، ويرحب بدور الأمم المتحدة المعزز في هذا المجال.

وختاماً، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا وموظفيه على تنفيذ الولاية الطموحة لبعثة الأمم المتحدة والتي أعيد تركيزها في ظل ظروف صعبة. كما أننا نشي على التزام حكومة أفغانستان بإصلاح جهودها وتكثيفها. ونشجع الجميع على اغتنام كامل الفرص المتاحة في ظل تعبئة الاهتمام الدولي الحالي ومساعداته لدعم التقدم نحو الأمن والازدهار في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغالييني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بينما تؤيد إيطاليا بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف أيضاً بضعة تعليقات. تمثل الانتخابات البرلمانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح نحو إقامة أفغانستان الديمقراطية والمفتوحة ذات السيادة التي تشكل مستقبلها إرادة الشعب الأفغاني نفسه. ولذلك يثني بلدي على السلطات الأفغانية لتنظيمها السليم الذي جاء في الوقت المناسب لعملية الاقتراع وللملايين الأفغان الذين مارسوا بشجاعة حقوقهم الديمقراطية في ظل بيئة شاقة.

كما نعرب عن امتناننا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبصفة خاصة للممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية التي قدمها صباح اليوم، ولا سيما لدوره المحوري في التنسيق بين المبادرات العديدة التي تهدف إلى توفير الدعم الدولي لهذه الانتخابات.

وبالرغم من مواصلة هذه العملية، نعتقد أنه لكي تكون الانتخابات موثوقة بما، يجب أن تستطيع المؤسسات

الاتحاد الأوروبي في أفغانستان وباكستان، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، توفر إطاراً لمشاركة الاتحاد الأوروبي في مجموعة من القطاعات في البلد.

إن جزءاً كبيراً من العملية الانتقالية سيتوقف على قدرة الحكومة على كفالة الأمن والحصول على الدعم الأساسي من السكان. وذلك لا يتطلب نتائج ملموسة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً الإصلاح المستمر للمؤسسات، بما في ذلك الشرطة والنظام القضائي، وهما مجالان من المجالات ذات الأولوية في المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، تسهم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في تعزيز الخدمات المدنية للشرطة، بما في ذلك إصلاح الشرطة الأفغانية بالزري الرسمي والشرطة الأفغانية لمكافحة الجريمة. كما أن هناك ضرورة لتعزيز الجهود لكفالة الشفافية والتصدي للفساد وإحراز تقدم في مجال إعادة الإدماج والمصالحة.

وكما سلطنا الضوء في هذه القاعة في وقت سابق من هذا العام، فإن هذه العملية بحاجة إلى أن تكون تحت قيادة أفغانية وشاملة ومتوافقة مع الدستور الأفغاني والتزامات أفغانستان الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وإذا تقرب جميعاً من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يسلط الضوء بشكل خاص على أهمية حقوق المرأة ودورها في هذه العملية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بمركز المرأة والفتيات، فإن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل في هذا المجال.

وبالمثل، ما زال القلق يساور الاتحاد الأوروبي حيال التقارير عن زيادة الضحايا المدنيين، ولا سيما بين الأطفال والنساء، بينما تتحمل طالبان والجماعات المتطرفة الأخرى المسؤولية عن زيادة تكلفة الصراع.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم بلادي بتعزيز سيادة القانون وقطاع العدالة وتعزيز حقوق الإنسان ودور المرأة في أفغانستان. ولكي نفي بالتزاماتنا سنواصل الجهد الذي نبذله منذ أمد طويل، والذي وفر حتى الآن التدريب لـ ٣٧٠٠ من القضاة والمدعين العامين والمسؤولين، كما أنشأ وحدة جنسانية تتكون من تسعة مدعين عامين من النساء تهدف إلى حماية المرأة من الإيذاء.

وفي حين أننا لن ندخر جهداً في دعم الطريق إلى الأمام المتفق عليه في كابول، نهيى بالسلطات الأفغانية أن تتخذ المزيد من الخطوات من أجل إحراز التقدم وكفالة الأعمال الفعلية للالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر. كما نشجع المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لتقديم تمويله من خلال الميزانية الأفغانية ودعم استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية؛ ووضع السلطات الأفغانية مجموعة من الضوابط التي تهدف إلى ضمان استقلال الوكالات الرئيسية المعنية بمكافحة الفساد.

تؤكد بلادي التزامها بضمان امتلاك الأفغان لزمّام الأمور على أعلى مستوى، وهي تقدم بالفعل معظم تمويلها من خلال الميزانية الأفغانية وتدعم البرامج الوطنية في إطار الاستراتيجية السالفة الذكر.

وترى إيطاليا أنه من الأساسي أن تُسلم بأنه من الضروري تحقيق إعادة الإدماج واحتمال المصالحة في إطار عملية كابول. ونرى أن من ينبذون العنف والإرهاب ويتعهدون باحترام الدستور ينبغي أن يمنحوا فرصة المشاركة في إعمار بلدهم.

ومع ذلك، من أجل أن تحظى تلك المساعي بالقبول في أفغانستان ولدى الرأي العام في وطننا، يجب أن تظل داخل الخطوط الحمراء المحددة في مؤتمر لندن. وينبغي أن نضطلع جميعاً بدور دبلوماسي متسق لكي نحشد الأطراف

الانتخابية الأفغانية العمل بأسلوب مستقل وشفاف ومهني على أكمل وجه. ومن مصلحة أفغانستان أن تعزز مؤسساتها الانتخابية على جميع المستويات، وإيطاليا على استعداد للعمل مع الحكومة الأفغانية والبرلمان الأفغاني لضمان أن تؤخذ الدروس المستفادة بعين الاعتبار على الوجه الأكمل من أجل إصلاح وتحسين النظام الانتخابي بأكمله.

تشكّل الانتخابات جزءاً من العملية الانتقالية التي عُملت في مؤتمر كابول بوصفها استراتيجية يجري رصدها رهنا بالظروف السائدة وتتجه نحو مسؤولية أفغانستان عن الأمن والحكم والتنمية. ويجب أن تقوم هذه العملية على أساس تلك الظروف التي يجب أن تتحقق من خلال الجهود المشتركة المستدامة. وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري هيئة بيئة تمكينية للمرحلة الانتقالية عن طريق تعزيز التعاون المدني وتحسين قدرة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. كما يشكّل تعزيز التدريب والإرشاد للقوات الأفغانية جزءاً من استراتيجية الانتقال.

كما تتطلب هذه العملية بذل مساعٍ كبيرة في مجال العدالة وسيادة القانون والحكم. ولا تزال إيطاليا على قناعة بأن التنمية والحكم مترابطان فيما بينهما ويجب أن يتطورا بطريقة متوازنة - وإلا فلن يصبح التقدم الحقيقي مستداماً. وهكذا فإن دعم آليات الحكم سيعمل على هيئة الظروف اللازمة لتوسيع سيادة المؤسسات الشرعية والاستجابة لاحتياجات الشعب.

قامت إيطاليا بتوسيع الجزء المتعلق بجهودها المدنية المكرسة لبناء القدرات. ونحن نشارك في الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ونعول على الامتياز الذي تتحلى به المدرسة الوطنية الإيطالية للإدارة العامة في تدريب الدبلوماسيين الأفغان وموظفي الخدمة المدنية وتقديم المساعدة للشرطة الأفغانية لمكافحة الفساد.

للتنمية، ونقوم بتقديم نصف المساعدة الإنمائية التي نقدمها من خلال الأنظمة الحكومية الأفغانية على الأقل، بما يتسق مع التعهدات التي التزمنا بها في مؤتمر كابول المعقود في تموز/يوليه.

وتحظى هذه التعزيزات المدنية بأهمية كبيرة، ولكنها تستند أيضا إلى المساهمة العسكرية لأستراليا في أفغانستان، التي تتكون الآن، كما يعلم المجلس، مما يزيد على ١ ٥٠٠ من أفراد قوات الدفاع الأسترالية.

وتؤيد أستراليا بقوة أهداف الحكومة الأفغانية وتخطيطها من أجل تولي السلطة الكاملة عن تحقيق الأمن كما تؤيد خطط أفغانستان بشأن عملية الانتقال. ولن أخوض في جميع النقاط التي أتناولها لأنني أعتقد أننا نتفق جميعا على تلك النقاط. غير أننا نلاحظ أن الانتقال لا يتعلق بالأمن فحسب. إنه يتعلق أيضا بتحسين قدرات الحكم وهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار. ونسلم بأن الجهود العسكرية لن تنهي وحدها النزاع وأن التوصل إلى حل طويل الأجل يتطلب بذل جهد سياسي وتحقيق المصالحة بين الحكومة الأفغانية والمتمردين في نهاية المطاف. لذلك فإننا نرحب بالعملية التي تقودها أفغانستان بشأن المصالحة وإعادة الإدماج، والتي تهدف إلى كسب المؤيدين الهامشين للمتمردين من خلال تقديم برامج مستهدفة.

وفي ذلك الخصوص، ترحب أستراليا أيضا بإعلان الحكومة الأفغانية تعيين ما يقارب ٧٠ فردا، من بينهم نساء، في المجلس الأعلى للسلام الجديد ولجنته الفرعية الخاصة للسلام وإعادة الإدماج.

وبينما تشعر أستراليا، مثل الآخرين، بالقلق بطبيعة الحال إزاء تأثير الانتخابات البرلمانية الأخيرة بالعنف والتزوير، فإن تحلي الكثير من الأفغان بالشجاعة في الإدلاء بأصواتهم في مواجهة التهديدات والتخويف - وألاحظ الحير الأسود على إصبعي وزير الخارجية والسيد دي ميستورا - يظهر جليا مدى تقديرهم لتحقيق مستقبل أفضل لبلدهم. لقد جرت

الفاعلة الإقليمية إلى جانب أفغانستان. ولا نزال أكثر من أي وقت مضى على قناعة بأن التعاون الإقليمي أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في البلد. إنه سوف يشجع على تحقيق تنسيق أفضل بين المبادرات الدولية والإقليمية القائمة تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أفغانستان. ونرحب بالإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها الممثل الخاص، ستافان دي ميستورا، ويسرنا بالغ السرور أن نرحب مرة أخرى بوزير الخارجية، السيد رسول، في نيويورك.

تبرز هذه المناقشات مصلحتنا الحقيقية، كمجتمع دولي، في تحقيق الاستقرار في أفغانستان والتزامنا من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لمساعدة أفغانستان على التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها.

وطوال العام الماضي، أقامت أستراليا مشاركتها المدنية في ذلك البلد. ومنذ انعقاد مؤتمر لندن في كانون الثاني/يناير، قدمنا زيادة قدرها ٥٠ في المائة في التزامنا المدني. ولدنا الآن ما يزيد على ٥٠ من الأفراد المدنيين، بما في ذلك في مقاطعة أوروغوان حيث نرأس فريق إعادة إعمار المقاطعات.

كما قمنا بزيادة مساعدتنا الإنمائية لأفغانستان بنسبة ٥٠ في المائة هذا العام، لتصل إلى ما يقارب ١٠٦ ملايين دولار، وأعتقد أننا بذلك نكون قد قدمنا ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنمائية منذ عام ٢٠٠١. وإننا إذ نفعل ذلك نؤيد الأولويات التي حددتها الحكومة الأفغانية نفسها بموجب استراتيجيتها الوطنية

وزاد الحصول على فرص التعليم بدرجة هائلة.

وينبغي لنا أن نبني على هذا التقدم. ومن الأهمية بمكان أن تظل الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون، بما فيهم أستراليا، ملتزمين بالمهام التي بين أيديهم ومركزين عليها. وهذه المهام بالطبع هي مكافحة التمرد، ومحاربة الفساد، وتحسين الحكم وإيصال الخدمات الأساسية إلى الشعب الأفغاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة للسيد دي ميستورا، إن كان يريد الرد على بعض التساؤلات.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أرد، إذا جاز لي، بالنيابة عن صديقي، وزير خارجية أفغانستان، بأن أقول إن كل شيء استمعنا إليه قد ساعدنا كثيرا. إن دعم مجلس الأمن وإرشاده للحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أمران أساسيان. ونحن نحتاج إلى ذلك وإلى سماعه، لأن الشهور المقبلة ستكون أكثر صعوبة بالنظر إلى المجالين اللذين سنركز عليهما بوجه الخصوص.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس، إذا جاز لي، بالنيابة عن معالي وزير الخارجية وأصالة عن نفسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص على تعليقاته. وأود أن أكرر القول إننا أيضا شاكرون لمعالي السيد زلمي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية، على مشاركته في جلسة اليوم، وعلى بيانه الثاقب النظر.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

هذه العملية بقيادة أفغانية وتحت إدارة أفغانية؛ فقد وفرت قوات الأمن الأفغانية الأمن لأماكن الاقتراع وقامت بعمل فعال؛ وكانت لديها الشجاعة، كما أشار السيد دي ميستورا في أماكن أخرى، للاعتراف بما تواجهه من أوجه القصور والقبول باحتمال عدم فتح كل أماكن الاقتراع. ولذلك فإننا نشعر بالتفاؤل المتوازن للأمانة في هذه العملية.

ومع ذلك فإنه في الوقت المناسب سيكون من الأهمية بمكان التحقيق في ادعاءات سوء السلوك بواسطة السلطات الأفغانية وفقا للقانون الأفغاني. وعلى المدينين المتوسط والطويل الأجل، تعلم الحكومة الأفغانية أنه من الضروري أن تبرز تقدما في الوفاء بالتزاماتها بالإصلاحات الانتخابية لتوفير المناخ الملائم لإجراء انتخابات حرة وشفافة في المستقبل.

يشارك كل جيران أفغانستان في الاهتمامات الحاسمة فيما يتعلق بتحقيق أمن أفغانستان واستقرارها على المدى الطويل، وباستطاعتهم أن يضطلعوا بدور بناء في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان. ولذلك فقد استمعت باهتمام كبير إلى بعض المتكلمين حول ذلك الموضوع في نهاية هذا الصباح. وفي هذا الصدد، نرحب كثيرا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتشجيع بلدان المنطقة على التعاون من أجل وقف تجارة المخدرات والتنقل غير الشرعي للأفراد ودعم أفغانستان في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار.

وكانت هناك انتكاسات وستكون هناك أخرى، ولكننا نشاهد أيضا تقدما حقيقيا. ففي عام ٢٠٠٢ كان تسعة في المائة من الأفغان يحصلون على الرعاية الصحية، واليوم وصل ذلك الرقم إلى ٦٥ في المائة. وتشغل النساء الأفغانيات حوالي ربع جميع المقاعد في الجمعية الوطنية الأفغانية، في تباين صارخ مع الأحوال تحت حكم الطالبان القمعي. وقد تضاعف تقريبا عدد المدرسين منذ عام ٢٠٠٢.